رسالة في علم الفلك

عنوان المخطوطة: شرح رسالة في الفلك

المؤلف : ـــــ

تاريخ النسخ : ٩٥٠هـ

عدد الأوراق : ٥٠

المقاس : ٢٢ × ١١,٥ سم

نوع المادة : أصلية

الرقم : ١٠٠

مخطوط في الرياضيات
اسم المؤلف : عارف
سنة التأليف : ٩٥٠ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وصلوت على محمد وآله الكرام اما بعد هذا الكتاب مشتمل
على قسمين الالهي والطبيعي الالهي في بيان موجودات الاول ان الانسان في حقيقته
مركبة من العناصر الاربعة فكان القائم بكل واحد من بسايطها العنصرية قوة اخرى فعليها
في ذاتها مشابهة فكان يجب ان تكون الانسان عالما شكل اربعة كرات مضمومة بعضها
الى بعض لكن هذا بين غائبا صور العناصر عند الامتزاج للاجزاء المقدارية
والاتصال بينها اذ المراد من البسيط والمركب ههنا ما كمي جوهره المقداري سواء كان
الاسم والحد وما لا كمي والبسيط بهذا المعنى قد يكون مركبا من العناصر الاربعة كالدم واللحم وقد
لا يكون كالعناصر انفسها لان البسيط يجب ان يكون شكله كريا اذ لو كان مضلعا
او مخنيا انحنى بعض جوانبه بهيئة دون اخرى وذلك ترجيح من غير مرجح
وفي الحواس يجوز ان يكون المرجح محل النطفة وان لم يكن اي النطفة بسيطة لعدم
مشابهة الاجزاء اذ مركبة كانت بسايطها اي بسايط ذلك المركب اعني النطفة والصواب
بسايطها الكمي الضمير راجعا الى النطفة والامر فيه سهل مشابهة الاجزاء فكان يجب ان يكون
الانسان عالما شكل كرات مضمومة بعضها الى بعض لان القائم بكل واحد من بسايطها
حينئذ بسيطة والقوة البسيطة اذا اثرت في المادة البسيطة الكمي شكلها الكري كما مر قبل
لسبب خارج وهو المطلوب لم يجز نفس الانسان او نفس الابوين لانه لو كان
كذلك الانسان لزم ان يكون مؤثرا فيما هو موجود قبلها او معها لان نفس الانسان متاخرة
عن اعضائه او معها ولانه لو كان نفس الانسان كافيا لعلم بجميع احكام الاعضاء وما فيها
وما اشتملت عليه من اللطايف والدقايق وبطلانه ظاهر ولو كان نفس الابوين كافيا عندهما

١٠٠

علم بحاله وكونه ومر البين انه ليس عندهما علم ثم قالوا لو وجد العلمان وأراد احدهما
حركة زيد والآخر سكونه فان حصل مرادهما يلزم الجمع بين المتنافيين والا اى
لم يحصل مرادهما فاما ان لا يحصل مراد شئ منهما اصلا او لا يحصل مراد احدهما فقط
وايا ما كان لكان احدهما عاجزا اما على الثاني فظاهر واما على الاول فلانه اذا
كان كل واحد منهما عاجزا كان احدهما عاجزا لامحالة والعاجز لا يصلح للالهية
فاذن الاله واحد وهذا الدليل يعرف بالتمانع وفي الحواشي حملوا ان الخ انما يلزم من
المجموع من حيث هو مجموع ولا يلزم من استحالة الكل استحالة الجزء الا بدليل ثم قالوا
الصانع فاعل بالاختيار خلافا للفلاسفة فانهم زعموا التأثير في وجود العالم بالايجاب
كتأثير الشمس في الاضاءة وتأثير النار في الاحراق والتسخين والفاعل بالاختيار هو
الذي يصح منه الفعل والترك بحسب الدواعي المختلفة لا كتأثير الشمس مثلا في الاضاءة او صدور
الاضاءة من الشمس غير موقوف على ارادتها وداعيتها بل هو لازم لذاتها واليه اشار بقوله
اى هو بحاله ان شاء فعل وان شاء ترك والصواب ان يقول وان لم يشأ ترك لان الترك
لا يحتاج الى المشية بل يكفي فيه عدم المشية الموجبة بالذات حتى يحصل صدور الفعل عنه
واعلم ان معنى قول الحكماء انه تعالى موجب بالذات لا فاعل بالاختيار ان قدرته ليست بالنسبة
مدعوة الى الفعل حتى يكون القدرة فيه القوة ثم يكون خروجها الى الفعل بسبب مرجح بل انه تعالى
عندهم لم يزل قادرا بالفعل ولم يجز غير ما فعله وانما فعله لذاته وخيريته ذاته لا لداع

مثل تأثير الشمس في الاضاءة

لان لا وقدرته فهو من حيث هو قادر عالم اى كما صدر الفعل عنه لا لسبب داع هو
الاختيار عالما بما ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل فان الفعل الصادر عنه تعالى
صادر بارادته فلكم قد فعل لانه شاء فلو لم يشأ شيئا لم يفعل ولكنه لا يلزم انه لو
لم يشأ لم يفعل لان الشرط لا يعلق صحة بصدق جزئيه فافهم ذلك واورد المصنف مراد لهم اى الدليل
التمانعي دليلا على الاول قوله لانه لو كان موجبا بالذات لكان العالم لازما لوجوده وهو
وفي الحواشي لان العالم اسم لكل موجود سوى الله واذا كان صدور عنه لازما
يجب ان لا يتخلف عنه لاستحالة تخلف المعلول عن العلة وهذا اتما يتم بنقض الدليل الثاني
فيكون ازليا لان اللازم اذا كان ازليا كان اللازم ايضا كذلك لاحتياج
اللازم الى اللازم بعكس ما ذكرنا والدليل الثاني قوله ولانه لو كان موجبا بالذات
للزم من دوام دوام معلوله لكونه لازما له ح ويكون كل من هذا اتما يتم بنقض الدليل
الاول لجواز ان يقول ان لازم الازم لازم بالنقض لكن في هذا لا يخفى ومن دوام دوام معلوله
دوام معلول معلوله فيلزم دوام جميع الآثار الصادرة عنه فلا يكون في العالم تغير حدوث
اصلا وفساد ظ قالوا والفاعل بالاختيار يكون قاصدا الى ايجاد الشئ و
عالما بايجاد الشئ بدون تصور محح وانه تعالى فاعل بالاختيار لما مر فيكون عالما بايجاده
بالقصد والاختيار والموجد لجميع الاشياء هو فهو عالم بجميع الاشياء وانما اوردنا
تلك المقدمة لينفع ما في الحواشي من ان اللازم علمه بما يقصده انما العلم بكل الاشياء ثم

لجواز ان يقصد ايجاد شئ ولا يقصد ايجاد ذلك الشئ لما لزم عليه وكذا الى
قالوا لو وجدت العقول والنفوس لكانت مشاركة للباري في كونها غير متحيز
ولا حالة في المتحيز فلزم تعليل هذا الوصف بعلل مختلفة اعني العقول و
والنفوس فانه ترجح وانما كان وصفا للمتاخر ليكون نفس امتناعها او دخل
في امتناعها والكل ضعيف اما القرين الاول من القرائن الثلثة المذكورة في تنبيه
الوجه الثاني فلضعف الوجهين المذكورين لسان المقدمة الاولى اما الاول فلقوله
لانا لا نسلم ان التاثير حالة الوجود تحصيل الحاصل وانما يكون كذلك لو اعطاه
وجودا مستانفا وليس كذلك بل رجح الوجود الحاصل على عدمه ولوجهين ان لك
ان تقول لم لا يجوز ان يكون التاثير حالة الوجود تحصيل الحاصل ولا يلزم
من ذلك ان يكون التاثير حالة العدم الرجحان الوجود على العدم وان اردتم
بالمؤثر حالة التاثير سواء كان ايجادا او ترجيحا فلم لا يجوز ان يكون كل ممكن مؤثرا
لزوم تحصيل الحاصل وانما يلزم ان لو اعطاه وجودا مستانفا وان اردتم بالترجح
الممكن من العدم الرجحان الى الوجود فهو ممنوع وان اردتم غيره فلا بد من افادته بتصوره وفي
الحواشي وانما يتعرض اي للترديد وايرادا للقسم الاخير لظهور ان الخصم لا يقول بالقسم الاخير
لظهور فساده ولان التاثير ان لم يكن حالة الوجود كان حالة العدم اذ
لا واسطة بينهما والا لارتفع النقيضان اجتماع الوجود والعدم فالمعدم يطلب لنفسه
اذن حالة الوجود وكانه اشارة الى معارضة وتوجيهه ان يقال ما ذكرتم وان دل
على ان التاثير لا يجوز ان يكون حالة الوجود وذلك لان التاثير انما يكون حالة الوجود

او حالة العدم لعدم الواسطة بينهما والثاني باطل لما ذكرتم فتعين الاول لكن لم يتم الوجود
العدم وسطا ثم ان حالة الحدوث مغايرة لحالة الوجود والعدم والثاني ظاهر والبينة شاهد
بقوله ولا يتوهم ان حالة الحدوث مغايرة لهما الا لانهم يطلبونه لان الماهية في تلك
الحالة اما ان يكون موجودة او معدومة والعلم ضروري وفيه بحث ذكرناه في اوائل
الكتاب وفي الحواشي نقيضه ضروري عند الخصم واما الثاني فلقوله وكون الحركة مسبوقة بالغير
لا ينافي ان لا يتبدل الجسم مع كونه متحركا بحركات متعاقبة لا اول لها وتوجيهه ان يقال
ان اردتم بالحركة المعينة يقتضي المسبوقية بالغير فمم ولكنه لا ينافي ان يكون الجسم على ان
قبل كل حركة حركة الى غير النهاية وان اردتم ان الحركة الدائمة تعاقب الاشخاص
المسبوقية فمم لكن لا بد له من دليل ولقوله ولا يلزم من عدم توقف التاثير على شرط حادث
امتناع زواله لجواز ان يكون مشروطا بعدم حادث ما فاذا وجد ذلك الحادث
فقد زال الشرط فزال التاثير الى الكون وهو ظاهر واما القرين الثاني فلقوله ولا يلزم من تعليل
لزوم المقادير والاشكال المخصوصين للجسم حدوثه اذ يكون كل جسم على ذلك
المقادير والاشكال لاحتمال ان يكون هيوليات الاجسام مختلفة ويكون العلة
جسم واشكاله هيولاه وهو لا يخفى ظهوره ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون
قبل زمانه وفي الحواشي فيه نظر اذ لا احتمال لهذا الاحتمال بعد تسليم ان لكون العلة احد
الجسمية المطلقة الاستوائية في الكل وفي ترك الجسمية المطلقة مرجح او الصورة نظر واقول لم يكن

النظر وان ما قيل في اثبات الهيولى لا يمشي في الجسمية المطلقة لعدم ورود الانفصال عليها
بل على الجسمية المخصوصة ويمكن ان يكون غير ذلك وهو اعلم والحق انهم لو اراد وا باثبات الجسمية
اختصاص العالم بمقدار وشكل لكن الجسمية وللاحد جزئها والا لكان لكل جسم ذلك المقدار
والشكل الصورة الجسمية هي المتعارفة من اطلاق الجسمية فهي اما مركبة من الهيولى والصورة
بسيطة او لم يرادوا بها الجسم المطلق الذي في ضمن كل واحد من الاجسام مخصصة فهو ايضا ليس
مركبا من الهيولى والصورة بل من الجنس والفصل فان الماخوذ في العقل من المادة الجنس ومن
الصورة الفصل واما الطريق الثاني فلقوله ولا يلزم من عدم تشابه بسائط النطفة ان يكون
الانسان على شكل كرات مضمومة بعضها الى بعض لاحتمال ان يمنع اشراج الطبائع بعضها
بالبعض عن الشكل الكري قلنا لم لا يجوز ذلك لابتداء مدليل وهذه هي المنوع الخاصة واما
المنع العام فالية اشار بقوله ان تعذر التجاوز عن هذا كله لا يلزم ان يكون ذلك لتعذر
واجبا لذاته لينتهي اليه الممكنات اللهم الا عند العود الى ابطال الدور والتسلسل
في ذلك السبب لم كان واجبا لذاته فهو المرام ولو كان ممكنا فلا بد من الانتهاء الى الواجب
لذاته وكل منهما ممنوع فيكون ما ذكروه من الطول لا طائل تحته اعلما واما الوجه الاول فهو كونه تعالى
بالاختيار فلقوله ولو كان الفاعل موجبا لكان العالم ازليا قلنا نعم ولم قلتم بالاول
بطل فان ما ذكرتم في بيانه تقدم ضعفه واما الوجه الثاني فلقوله ولانه لا يلزم من كونه موجبا
دوام جميع معلولاته واما يلزم ان لو كان جميع معلولاته قابلة للدوام والثبات وليس كذلك فان
من جملتها اي من جملة معلولاته الحركة وهي غير قابلة للدوام والثبات فاذا وجب تعقب
وبصير انعدامها بعد الغير بها من الحركات فيلزم التغير في العالم وفي الحوادث في توجيه نظر لانهم
الا ترى انهم انما لزم من دوام معلوله دوام معلوله ومن دوام معلول معلوله دوام
جزء او انما يلزم ذلك لو لم يوجد في الاشياء الصادرة عنه جسم يتحرك على سبيل الدوام ويلزم
من حركته لكونها غير قابلة للدوام والثبات حدوث الحوادث والتغير او لكون كل حادث مسبوقا
بالآخر لا الاول لم قلتم انه ليس كذلك واول التفريط فاذن دوام المعلم بدوام العلة لا
كون المعلم حركة غير مستقيم واما ما ذكروه لبيان كونه تعالى عالما فلقوله وما ذكروه لبيان
كونه عالما فهو مبني على كونه مختارا وذلك غير مخوض لهم هو بعد واما ما ذكروه لبيان نفي
العقول والنفوس المجردة فلقوله وما ذكروه لبيان نفي النفوس والعقول ضعيف لان
افتقار ذلك الوصف الى العلة ليلزم تعليله بعلل لقوله ولانا نمنع تعليل الوصف الواحد
لعلتين مختلفتين وقد مر ضعف ما قيل فيه المقالة الخامسة في احكام النفس الناطقة
واعلم ان افلاطون ومن تقدمه من المثالهين ذهبوا الى ان النفس الناطقة قديمة ومن المعلم
الاول ومن تبعه الى انها حادثة مع حدوث البدن واستدلوا على ذلك بوجوه
قديمة لكان موجودة قبل البدن وحينئذ اما ان تكون واحدة او كثيرة فان كانت واحدة
اي الشخص كان نفس زيد بعينها نفس عمرو وكل ما يعلمه احدهما يعلمه الآخر لان نفس
اي شخصه بعد التعلق كما كان وللطالبة ان يقول لا نسلم ان كل ما يعلمه احدهما يعلمه

اللهم الا بحرياتها المدركة بالآلات والكليات المتعرية من تلك الجزئيات فهل يجوز ان يكون ادراكها
مشروطا بتلك الآلات فلا يدركها الا بها او انما غير المتعرية من الكليات فيلزم اشتراكها
في العلم بها العدم توقفها على الآلات الا ترى كيف اشترك الكل في العلم بزوايا المثلث
لم يكن ادراكها بالة والا اي وان لم تكن واحدة كانت قابلة للتجزي فالكم محدودة وفي
الحواسي لان التجزي من خواص الاجسام وفيه نظر لان الثابت بالدلالة ان كل جسم متجزء واما
فلا اقول وفيه نظر لان المراد من التجزي امكان فرض شيئين دون شيء وذلك لا يتصور في
المقدار فالمتجزي اما مقدار او ذو مقدار فيتم بعلل ذلك ان التجزي من خواص الجسم او الجسماني والقصر
على الجسم لكثرة العلل واحتياجها وان كانت كثيرة فالاختلاف فيها ليس الماهية ولوازمها او لا
لكان اي ما به الاختلاف هو اللازم لانها اما ان لتلك النفوس الكثيرة لاشتراكها في
الماهية التي هي الملزوم والاشتراك في الملزوم يوجب الاشتراك في اللوازم ولا بالعوارض
لان الجوهر اما ان كان بسبب الماهية او الفاعل كان لازما فاشتراك النفوس فيه
وان كان بسبب المادة اي البدن اذ المادة للنفس كما كانت متعلقة بالبدن قبل ابدان
وموت وفي الحواسي والحصر للحق اما لكون للماهية او للاول او الثاني لا لكون للبدن اولا
والثاني هو الفاعل والقائل ان يمنع اشتراك النفوس في الماهية والعوارض قبل شمول
الحد الاوسط للنفوس الناطقة كما في الدلالة على احد زمد النوع وفيه نظر وفي الحواسي
قال اللام الاغلب على الظن ان النفوس وان كانت مختلفة الماهية لكنها وجد شخصا تحت نوع

واحد وهو المقصود وفيه نظر اقول يمكن ان يكون النظر عدم
تسليم كون الغالب على الظن وجود شخصين تحت نوع واحد و
يمكن ان يكون مع ان لحق العوارض المميزة اياها ان كان
بسبب الفاعل كان لازما لها لجواز ان يكون الفاعل متعددا
او الاشبه هو الاول لكون الثاني مشتركا والامتناع اي
وان يمنع امتناع تعلقها ببدن قبل تعلقها بهذا البدن فانه يجوز ان
يكون متعلقة قبل البدن ببدن آخر وقبله بآخر الى غير النهاية كما ذهب
اليه اصحاب التناسخ وذهب بعض الحكماء المتألهين الى انها لم تجد
على كثرة تنتفي كمذهب اهل التناسخ من يقول ان النفس تنتقل
من بدن الى آخر الى غير النهاية بل الكل يقولون انها ما تحت
بعض النفوس لما فيها من الهيات الرديئة والملكات الفاسدة
فيتعلق بالابدان الحيوانية بعد المفارقة الى اوان زوال تلك
الهيات ثم تتصل بعد ذلك بما يليق بها من السماوات والخيرات
ولا سيما بعد دوار الطولية من نفوس الاشقياء بالتناسخ في الابدان
حتى يكملها تترقى الى سماوات مختلفة وان كان قد ذهب الى ذلك

هذا
اي الشهرزوري
ينقل

احد طرفيه فمن مدكر ويلتفت اليه لا يقال لو كانت اى النفس
الناطقة متعلقة قبل هذا البدن بدن آخر لكانت موجودة
قبل هذا البدن ضرورة والتالى بط والا لكانت مستغنية
فى تعقلها عنه اى عن هذا البدن فلا تعلق به او تقول
لو كانت النفوس الناطقة قد لم لكانت موجودة قبل البدن
ضرورة والتالى بط والا لكانت مستغنية فى تعقلها عنه فلا تعلق
به لانا نقول لانم انه لو كانت مستغنية عنه لما تعلق به لجواز ان
يكون الاستغناء مشروطا بعدم حدوث البدن فاذا حدث
البدن انتفى الشرط فانتفى الاستغناء وحصل الاحتياج فتتعلق
به والبرهان يقوله لجواز استغنائها عنه وتعلقها
به بشرط حدوثه وهى اى النفس الناطقة باقية بعد خراب
البدن والا لكان فسادها بفساد صورتها
لان فساد الجوهر بدون فساد الصورة غير
معقول وح يكون فيها شئ يفسد بالفعل وشئ
يقبل الفساد واحدهما غير الآخر لان القابل

للفساد

بسيطا

للفساد وهى مع الفساد والفاسد لا يبقى منه مركب اى من مادة وصورة
فلا يكون بسيطا هف والكان اى انها باقية والا لكان لها قوة
الفساد وقوة الثبات والشئ الواحد اى البسيط لا
يكون له هاتان القوتان لانهما انما يكونان لامرين مختلفين
بناء على ان قابل الفساد يجب ان يكون فيه شئ يقبل الفساد
لان القابل يجب ان يبقى مع المقبول وشئ يفسد فيلزم
تركبها هف ولقائل ان يمنع ان فساد الجوهر بدون
فساد الصورة غير معقول لجواز فساده بارتفاعه
عن الخارج وذلك لا يتوقف على فساد صورته على انا
نقول الكون جوهر مع ان فسادها لا يكون لفساد صورتها اذ لا
صورة للصورة ولو كانت لها صورة فرضا للتسلسل ينقل الكلام اليها
لينتهى الى صورة لا يكون فسادها الا بارتفاعها عن الخارج وهى
الجزء الشئ القطبية ان اراد بالصورة ما هو جزء الجوهر فبعد تسليم ان
فساد الجوهر بدون فسادها غير معقول يكون التعرض لقوله وح
الى آخره ضائعا للزوم التركيب من المقدمة المسلمة وان اراد بالصورة

مالة مدخل في قوام الجوهر فبعد تسليم المقدمة المذكورة لا يلزم التركيب
في الجوهر لجواز ان يكون ذلك الشيء امرا خارجا عنه اللهم الا
اذا نقل الكلام الى الجوهر ويقول فساده يقتضي ان يكون فيه
شيء يقبل الفساد وح يكون التعرض للثاني ضائعا اقول وفيه
نظر لان الثاني دليل آخر مستأنف لانه تمام الاول حتى يكون
ضائعا والاولى ان يمنع اقتضاء ذلك ان يكون فيه شيء يقبل
الفساد وان الشيء الواحد اي وان سلمنا ان الشيء
الواحد لا يكون فيه قوة الثبات والفساد بمعنى
الارتفاع في الخارج فان قوة الفساد بهذا المعنى
لا تقتضي محلا لكونه عدميا قالوا في ابطال التناسخ ان
النفس حادثة مع حدوث البدن على معنى
ان عند حدوث كل بدن لا بد ان يحدث
نفس لان النفس حادثة لما مر فيتوقف حدوثها
عن على استعداد المادة ومادة النفس
البدن فالعلة التامة لحدوثها يتوقف على حدوث

البدن

البدن الصالح لقبول النفس على معنى انها ينعدم
بعد مدة والتحقيق بتحقيقه والا لجاز وجودها قبل البدن
وعدمها مع حدوثه وهما محالان وفي استحالة
الثاني نظر فانه عين النزاع وفي الحواشي الغطيبية لانه لو لم
ينعدم العلة التامة بعدم البدن ولم يتحقق تحقيقه لزم ان لا
يكون العلة التامة مع البدن واذا لم يكن مع البدن فاما ان
تقدمت على البدن ولزم وجودها قبل البدن وهو محال او
تاخرت عنه ولزم عدمها مع حدوثه وفي استحالته نظر لان
الواجب ان يكون كذلك بحسب هذا الفرض وح يقتضي
ان العلة الفاعلة نفس عند حدوثه فلو تعلقت به نفس
اخرى على سبيل التناسخ كان للبدن الواحد
نفسان مدبرتان وهو باطل لان كل واحد يجد
مدبر بدنه واحدا وفيه نظر لجواز ان يكون
اثنان ولا تمايزهما وهو مبني على حدوث
النفس المبني على فساد التناسخ فيكون دورا

دورا ولنختم هذه المقالة بحثين الاول في امكان
الوحي والنبوة واعلم ان للانسان قوى خمسة باطنة
منها المتخيلة وهي التي من شانها تركيب الصور وتفصيلها مثل
انسان ذي رأسين او عديم الرأس والاخرى الحس
المشترك وهي التي يرتسم فيها صور جميع المحسوسات على
سبيل المشاهدة وان هذه الصور قد يرد عليها من
خارج كما شاهد الاشباح الموجودة في الخارج وقد يرد عليها
من داخل كالاشباح التي يراها النائمون والمصروعون
فانها ليست مأخوذة من الموجودات الخارجية بل يرد
عليها من المتخيلة وان المانع من ذلك الورود اما اشتغال
الحس المشترك بالصور الواردة عليها من الخارج لانها
لم تبق لهذه الصور وهذا مانع عايد الى القابل واما ان
النفس او الوهم استخدمت المتخيلة فلم تتفرغ لافعال نفسها
خاصة وهذا مانع عايد الى الفاعل فلو وجد المانعان معا لم يحصل
الادراك اصلا ولو زال احدهما كما في حالة النوم التي

والمصروعون

يمكن

يمكن فيها المانع الاول او في حالة المرض التي يمكن فيها المانع الثاني
لاشتغال النفس حينئذ بتدبير البدن فربما تسلط التخيل على
الحس المشترك فلوح فيها الصور المحسوسة مشاهدة وان
جميع الامور الكائنة في العالم مما تحقق او سيتحقق او المستحيل
في المحال مرتسمة في المبادي العالية من العقول المجردة والنفوس
الفلكية لكونها عالمة بجميعها ضرورة انها اسباب لهذه الاشياء
الامور اما العقول فعلى الوجه الكلي واما النفوس فعلى الوجه
الجزئي على رأي المشائين وعلى الوجهين جميعا على رأي
الشيخ وان النفوس الناطقة يمكنها ان تتصل بتلك المبادي
المفارقة وتنتقش بالصور المرتسمة فيها اذا عرفت هذا فاعلم
ايضا انه يمكن وجود نفس قوية الجوهر كاملة القوة واقية
بالجوانب المتي ذية بحيث لا يكون اشتغالها بتدبير البدن
مانعا من الاتصال بتلك المبادي ويمكن ايضا ان يكون
القوة المتخيلة قوية بحيث يقدر على اشغال الحس المشترك
عن تعلقات الحواس الظاهرة اي عن الصور الواردة عليها منها

واذا كان كذلك فلا يبعد لمثل هذه النفس ان تتصل حالة التفطن
بتلك المبادي العالية ويدرك ما ارتسم فيها من المغيبات واذا
ادركت النفس تلك الامور المرتسمة فيها على وجه كلي فيحاكي
المتخيلة تلك المعاني الكلية المنطبقة فيها بصور جزئية مناسبة لها لان
المتخيلة من شانها محاكاة الامور ثم ان تلك الصورة الجزئية تعود
من المتخيلة الى الحس المشترك فيصير مشاهدا بحاسة الحس المشترك
فربما شاهد مثالا مخاطبا يكلام يلقيه من احوال او سمع كلاما
محصل النظم من هاتف وان لم يشاهده كما يحكى من الانبياء
عليهم السلام من مشاهدة صور الملائكة واستماع كلامهم وربما
يكون في اجل احوال الرتبة وهو ما يعبر عنه بمشاهدة وجه الله
الكريم واستماع كلامه من غير واسطة والى ما ذكرنا اشار بقوله لما
كان للانسان القوة المتخيلة وهي التي في البطن الاوسط من
الدماغ وشانها تركيب الصور والمعاني وقوة الحس المشترك
وهي التي في مقدم التجويف الاول من الدماغ ويجتمع عندها
صور جميع المحسوسات فلا يبعد وجود نفس قوية يتصل

بالعقول

بالعقول والنفوس الفلكية ويدرك ما عندها
هما من المغيبات على وجه كلي فيحاكيها المتخيلة بصور
جزئية مناسبة لها كحاكيات الخيرات والفضايل
بصور جميلة ومحاكياتها الشرور والرذايل باضدادها ثم
يترل منها الى الحس المشترك فيصير مشاهدة محسوسة
لضعف الحس المشترك بقوة النفس على استحلاصها
عن تعلقات الحواس الظاهرة كما يقع اي الاستحلاص
في حالة النوم اي هذه الحالة يقع في حالة التفطن كما ذكرنا او
وهو الوحي ان كان صاحب النفس نبيا والهاما ان
كان صاحبها وليا كما يقع في حالة النوم وانما قاس هذه الحالة
على تلك الحالة لان التعارف والتسامع يشهدان ان لكل واحد
لوقوع اطلاع النفس على الغيب في جملة حالة النوم بل ليس
احد من الناس الا وقد جرب ذلك من نفسه على وجه
وجيه التصديق به اللهم الا ان يكون فاسد الدماغ قوي
التخيل والتذكر على ما ذكره الشيخ في النمط العاشر من الاشارات

وقوله الا ان المنامات منها صادقة لهذا السبب
ومنها كاذبة اشارة الى الفرق بين الوحي والمنام فانه قد
يكون صادقا للسبب المذكور في الوحي وقد يكون كاذبا لاحد
الوجه الثلثة اما لان النفس اذا احست اي توسطت الا
الآت بصور جزئية ولقيت مخزونة في الخيال وهي القوة التي
في مؤخر التجويف الاول من الدماغ من شانها حفظ الصور
فعند النوم يرتسم في الحس المشترك وهذا السبب كثير الوجود
او لانها اي لان النفس او المتخيلة وانا في اقرب منه
القت صورة والفها فعند النوم يمثل فيه اي في
الحس المشترك لاشتغالها عن المتخيلة عند النوم الى الخيال
ثم منه الى الحس المشترك او لان مزاج الدماغ بل مزاج
الروح الحامل للقوة المتخيلة تتغير فيتغير افعال المتخيلة بحسب
تغيراته فمن مال مزاجه الى الحرارة ان ومن مال مزاجه
الى البرودة جرى النضوج وعلى هذا القياس وانما حصلت
هذه وامثالها في المتخيلة عند غلبة ما يوجبها لان الكيفية التي في

لا يكون الوحي مع انه
حاد الفطرة لا
يكون الا صادقا
بخلاف المنام

موضع ربما تعدت الى المجاورة او المناسب كما يتعدى نور الشمس
الى الاجسام بمعنى انه يكون سببا لحدوثه او خلقت الاشياء
موجودة وجودا فايضا باشاله على غيره والقوة المتخيلة متعلقة
بالجسم المتكيف تلك الكيفية فتباشره تاثرا يليق بطبعها
وهي ليست بجسم حتى يقبل نفس الكيفية المختصة بالاجسام
فيقبل منها ما في طبعها فقوله على الوجه المذكور والمنامات التي
يكون سببها احد هذه الامور لا عبرة لها بل هي اضغاث الاحلام
واما الوحي فلا يكون الا صادقا فهذا هو الفرق واما
سبب رؤية الصور التي يراها المرضى من المرورين وغيرهم
فلان النفس ح تكون مشغولة بتدبير البدن على ما ذكرنا فلا
تتفرغ بضبط المتخيلة وح تقوى سلطانها عليها فاخذت في
تركيب الصور التي من شانها ان يركبها في الحس المشترك
فيصير تلك الصور مشاهدة وما يرى في حال الخوف من هذا
القبيل ايضا فان الخوف المستولي على النفس يصدها عن
الضبط فلا جرم يقوى المتخيلة على التركيب فيصير الصور الهائلة كصورة

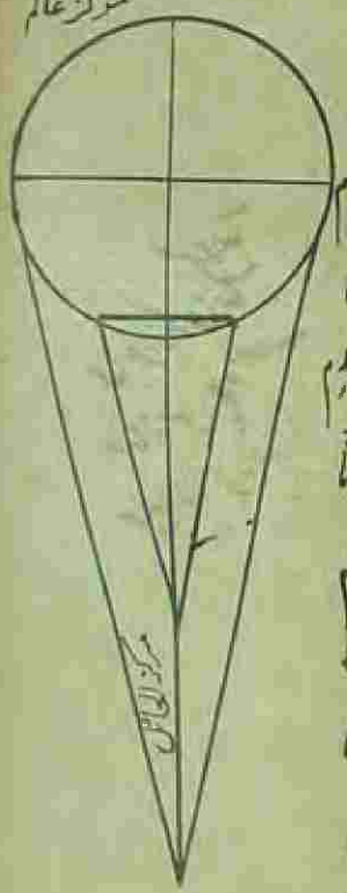

الاول واشباهها مرتسمة في الحس المشترك مشاهدة واما
امكان النبوة فلان مجرد التصور النفساني قد يكون سببا
لحدوث الحوادث ويدل على ذلك وجوه الاول انا
نوهم الماشي على جذع يرتفع اذا كان الجذع فوق فضاء ولا
يرتفع اذا كان على قرار من الارض الثاني ان توهم الا
نسان قد تغير مزاجه اما على التدريج او بغتة فيهبط رأسه
ويتقبض وتحمر لونه ويصفر وقد بلغ هذا التغير جدا يصير
البدن في الصحيح بسببه مريضا والمريض صحيحا الثالث قوله
والا اي لو لم يكن التصورات النفسانية سببا لحدوث
الحوادث لما امكن للنفس تدبير البدن وفي الحواشي الغطيفية
لا حاجة الى هذا اي الى البدن اذا كان مكتوبا عليه ولو كده
ما سنذكره بمجرده اي بمجرد التصور النفساني لكن الثاني
باطل لان تدبيرها بمجرد التصور النفساني فالمقدم مثله ح
اي وعلى هذا التقدير وهو كون التصور النفساني سببا
لحدوث الحوادث يكون الهيولى العنصرية مطيعة للتصور النفساني

من غير ان يكون بينهما
جسمانية مثل العلم والغضب
وجسمانية كحمرة الوجه

في الجملة وفي الحواشي الغطيفية به نظر لان الازم تاثير النفس في
الهيولى التي اتصلت لها اما في غيرها فلم واقول هذا النظر
انما متوجه ان لو فسر قوله ح بتقدير كون تدبير النفس البدن
بمجرد التصور النفساني واما اذا فسر بالتقدير الذي فسرناه به
فلا على ما لا يخفى والاصل ان لا توجه على ما ذكره المص هذا
النظر قال صاحب الحواشي فما بقي ايضا لا حاجة الى البدن
اي الواجب الافتقار على التدبير ليلزم منه ظاهرا تاثيرها في
المادة المباينة الغير المتصلة بها بالعموم التدريج فاعرفه ولقائل
ان يقول التقدير الذي به فسرتم قوله وح هو كون التصور
النفساني سببا لحدوث الحوادث في البدن لا مطلقا او
هو اللازم من الدليل لا غير فالازم منه ايضا تاثير النفس
في الهيولى التي اتصلت لها لا غير فعلى التقديرين لا يبقى
يراد عليه شئ ليلزم تاثير النفس في الهيولى المباينة ولا
حاجة الى قوله لا حاجة على ما فسرنا به قوله ح فاعتبره فيجوز وجود
نفس قوية تستبد الى عالم الكون والفساد تستتبع النفس

الى البدن اى كما ان البدن مطيع للنفس يكون هيولى
العالم العنصرى مطيعة لتلك النفس القوية حتى يكون تصور
انها سببا لخرق العادات فيصدر عنها فى اجسام هذا العالم
خصوصا فى جسم صار اولى بها لمناسبة تخصه مع بدنها الامور
الغريبة التى هى المعجزات اذا كانت مقرونة بالتحدى مع
عدم المعارض فاذن المعجز امر خارق للعادة مقرون
بالتحدى مع عدم المعارض فقولنا امر يشمل القول والفعل
وقولنا خارق للعادة ليخرج ما لا يكون خارقا للعادة فانه
لا يكون معجزا وقولنا مقرون بالتحدى ليتميز عن الكرامات و
قولنا مع عدم المعارض ليتميز عن السحر ونحوه الا ان المص
لما كان كلامه فى النبوة وهى انما تحق بالتحدى فلا جرم لم
يتعرض لهذا القيد وذكر الشيخ فى آخر النمط العاشر من
الاشارات تلخيصه وحاصلها النهى عن مذاهب المتفلسفة
الذين يرون انكار ما لا يحيطون به علما وحكمة من المعجزات
والكرامات وبالجملة كل ما يكون على خلاف العادات

على

على ان الحكم بانكار ما لا يعرف امتناعه ليس من الحكمة فى
الاعراف بما لم يعرف بنوته والامر بالاعتصام بحبل التوقف
الى ان يقوم عليه البرهان على ثبوت احد طرفى ذلك
الشئ وهذا هو الحق فان الجزم بالقضية المحتملة من غير برهان
من الحماقة سواء كان فى الاثبات كما يكون من العوام او فى
النفى كما يكون من المتفلسفة ويحتمل ان يقال ان الحمق
الاول اقرب الى السلامة لما انه موافق للشرايع وفيه
من المصالح ما فيه بخلاف الثانى فانه مناف للشرايع ومشتمل
الفساد ما فيه ونعم ما قال الشيخ فى آخر تلك النصيحة واعلم
ان فى الطبيعة عجايب وللقوى العالية الفعالة والقوى
الساذجة المنفعلة اختراعات على غرايب ومن اراد تحقيق
مقامات العارفين وكيفية ترقيهم فى تلك المقامات واسرار
الآيات القادرة عنهم فعليه بالنمط التاسع والعاشر من الا
شارات فان الشيخ بين جميع ذلك فيهما على وجه لم
يسبقه من قبله ولم يلحقه من بعده الثانى فى احوال النفس

بعد المفارقة منهم من قال انها يبعد مروتعاد
مع البدن بعينها ويتعلق به ولا برهان عليه
ومنهم من قال بتوقف وجودها على
البدن المعين والا لما وجدت معدو يلزم
من اعدامه اعدامها وفيه نظر لانا نمنع
توقف وجودها على البدن وانما يكون كذلك لو لم
يكن موجودة قبل البدن ولئن سلمنا ذلك لكن
لم يلزم من تقاعها متوقف عليه فانه شرط معد ولا
يلزم من اعدام الشرط المعد اعدام المعلول ومنهم
من قال بقدمها وامتناع فنائها بنفسها فاذا
اعدم البدن يتعلق ببدن آخر وقبل هذا البدن
كانت متعلقة ببدن آخر وفيه نظر لانا لا نم قدمها
ولا نم انه لا يمكن ان تقوم بنفسها بدون التعلق بالبدن
فان من الجائز ان يكون استكمالها متوقفا على البدن فيكون
البدن آلة لها فيتعلق به فاذا زال البدن بقي موجودة

بعلة وجودها ومنهم من قال بحدوثها وبقائها
بعد البدن وفي بعض النسخ بعد العدم
اي بعد عدم البدن قائمة بنفسها ويكون لها سعادة
وسببها ادراك الملائم من حيث هو ملائم
وشقاوة وسببها ادراك المنافي من حيث
هو منافٍ والملائم لها اي للنفس ادراك
الموجودات بان يحصل لها ما يمكن ادراكه
من الحق الاول وانه واجب لذاته ويرتسي
عن النقايص منع لفيضان الخير ثم يدرك ما
صدر عنه على الترتيب الواقع في الوجود و
هذا كله بحسب القوة النظرية واما بحسب القوة العملية فاليه
اشار بقوله ثم يحصل لها بعد ذلك التنزه عن
الهيات البدنية الرديئة التي يوجب استغراقها
اي استغراق النفس مقتضيات القوى الجسمانية
كالشهوة والغضب والتغفل عن العالم العقلي وانتها

بعلم

بان يحصل لها الشعور بالكمالات والاكتساب
المجهول من المعلوم فيشتاق اليه والاعتقادات
دات اى وبان يحصل لها الاعتقادات الباطلة الناشئة
للحق والاخلاق المذمومة الردية البدنية وا
قيل لم لم يحصل لتلك النفوس الشعور بالكمالات
والاشتياق اليها قبل المفارقة فنقول الاستغراق
فى شواغل البدن وعوائقه منعها من الشعور بالكمالات
والاشتياق اليها فان اشتغال النفس
بالمحسوسات يمنعها من الالتفات الى المعقولات فلا
يجد منها ذوقا فلم يحصل لها اليها شوق كالفتى الذى
لا يشتاق الى الجماع والاصم الذى لا يشتاق الى سماع
الالحان وانما اشار بقوله الا ان حالة التعلق بالبدن
لا يحصل لها السعادة والشقاوة لاستغراقها
فى تدبير البدن فاذا فارق زال العائق
اى عن السعادة والشقاوة وهو تدبير البدن

وثبت السعادة والشقاوة واختلف مراتب النفوس
بحسب اختلاف السعادة والشقاوة وكل ذلك
اى السعادة والشقاوة بهذا الوجه مبنى على حدوث
النفس وفساد التناسخ وقد عرفت ما فيهما قال
الاستاذ ابن الحق والدين برد الله مضجعه و
نحن نقول ان النفس انما تعلقت بالبدن
لتوقف كمالاتها عليه والا لما تعلقت فاذا
بواسطته وتجردت عن الهيات البدنية
الردية لم يبق لها شوق الى البدن فلا تتعلق
ببدن آخر بعد خراب البدن بل يجد بها
الكمال الى عالم القدس وينخرط فى سلك المجردات
وان استكملت لكن لم تتجرد عن الهيات المذكورة
لم يبق لها ايضا حاجة الى البدن فلا تتعلق ببدن
آخر لكن يبقى بسبب الهيات البدنية الباقية تعذبه
الى ان تزول لانها ليست لازمة لها فانها عرضت

بان تحصل لها الشعور بامكان الكمالات والاكتساب
المجهول من المعلوم فيشتاق اليه والاعتقادات
دات اى وبان تحصل لها الاعتقادات الباطلة المنافية
للحق والاخلاق المذمومة الردية البدنية وا
قيل لم لم تحصل لتلك النفوس الشعور بامكان الكمالات
والاشتياق اليها قبل المفارقة فنقول الاستغراق
فى شواغل البدن وعوائقه يمنعها من الشعور بامكان
الكمالات والاشتياق اليها فان اشتغال النفس
بالمحسوسات يمنعها من الالتفات الى المعقولات فلا
يجد منها ذوقا فلم تحصل لها اليها شوق كالجنين الذى
لا يشتاق الى الجماع والاصم الذى لا يشتاق الى سماع
الالحان واليه اشار بقوله الا ان حالة التعلق بالبدن
لا تحصل لها السعادة والشقاوة لاستغراقها
فى تدبير البدن فاذا فارق زال العائق
اى عن السعادة والشقاوة وهو تدبير البدن

وتبت السعادة والشقاوة وتختلف مراتب النفوس
بحسب اختلاف السعادة والشقاوة وكل ذلك
اى السعادة والشقاوة بهذا الوجه مبنى على حدوث
النفس وفساد التناسخ وقد عرفت ما فيهما فى
الاسناد انه الحق والدين برد الله مضجعه و
نحن نقول ان النفس انما تعلقت بالبدن
لتوقف كمالاتها عليه والا لما تعلقت فاذا
بواسطته وتجردت عن الهيات البدنية
الردية لم يبق لها شوق الى البدن فلا يتعلق
ببدن اخر بعد خراب البدن بل يجد بها
الكمال الى عالم القدس وينخرط فى سلك المجردات
وان استكملت لكن لم تتجرد عن الهيات المذكورة
لم يبق لها ايضا حاجة الى البدن فلا يتعلق ببدن
اخر لكن يبقى بسبب الهيات البدنية الباقية معذبة
الى ان يزول لانها ليست لازمة لها فانها عرضت

بسبب مباشرة الامور البدنية في دل آخر الامر
ويحصل لها السعادة الكاملة وان لم يستكمل بقيت
محتاجة الى البدن فان لم يكن لها هيات
ردية احتمل ان يبقى قائمة بنفسها بعد البدن
ويحصل لها الخلاص عن العذاب وهو محتمل ما
يجب ان يعلم ويحتمل ان يجد بها الحاجة الى
الكمال الى التعلق ببدن اخر انساني او
ان كان فيها هيات ردية يحتمل ان يبقى
معذبة بتلك الهيات دائما وان كانت عارضة
بسبب مباشرة الامور لكونها غير مستحكمة ويحتمل
ان يجد بها تلك الهيات الى التعلق ببدن
آخر حيواني واكثر ما في هذا البحث ظنون وخيالات
لم يقم على شيء منها برهان فلا يصح الاعتقاد بشيء
من ذلك لما مر في النصيحة المنقولة عن الشيخ
بل يجب التوقف الى بقعة الامكان الى ان يقوم على

ذلك

ذلك البرهان على ما قال ولا يمكن الجزم بشيء من هذه
الامور والامام الغزالي ذكر في تلخيص احوال النفوس
بعد المفارقة وذكر ما يرد عليها قال وبالجملة معرفة الاحوال
بعد الغيبة عسرة لا يعلمها على الحقيقة الا الله سبحانه وتعالى
ولنكتف هذا الحرف ما في رده في العلم الالهي و
يتلوه القسم الثاني في الطبيعي والحمد لله على
الاتمام وصلواته على محمد وآله الكرام ولنكتف
هذا الحرف ما اردنا ايراده في شرح هذا القسم ولواهب العقل
والحيوة ومفيض العدل والخيرات حمدا لا يبيد ولا يفنى و
شكرا لا يحصر ولا يستقصى القسم الثاني في العلم الطبيعي
وفيه مقالات الاولى في احكام الجسم وما
يتعلق به اي بالجسم وفيها مباحث المبحث الاول في
نفي الجزء الذي لا يتجزى وبيان امتناع تاليف الجسم تاليفا
يتناهى وما يتعلق به واعلم ان الحكماء ذهبوا الى ان الجسم
مركب من اجزاء غير متناهية بالقوة على معنى انه لا ينتهي القسمة الى

اي الجسم والى للتاليف
لا التفعيل

حد لا يكون قابلا للقسمة بل دايما يكون قابلا للقسمة وان كانت
تلك الاجزاء لا يحصل بالفعل وذهب جمهور المتكلمين ان
كل واحد من الاجسام البسيطة مؤلف من اجزاء موجودة بالفعل
متناهية وكل واحد من تلك الاجزاء لا يقبل القسمة ايضا
اما اصلا لاكثر الصغره ولا قطعا لصلابته ولاوهما لنبوه عن
تميز طرف منه عن طرف وانقسام الجسم اليها عندهم
في الكمية لا كما نفسه في العقل الى الهيولى والصورة عند
الحكماء ويلزمهم من تالف الاجسام ذوات المقادير
منها ان لا يتداخل فانها ان تداخلت فلا يحصل منها
مقدار وقد اعترفوا به كيف وعندهم منها المقادير والاجسام
والذي يبطل مذهبهم وجوه احدها انه لو وجد جزء لا
يتجزى فان لم يماسه جزء آخر فما مسه وقد تداخلا
اي بالكلية بان يكون لهما مقدار واحد هما لم يكن
في الوجود ذو مقدار لما ذكرنا والا فالجانب
الذي به يماس الآخر غير الذي لا يماسه به
فينقسم واعترض عليه بان المماسة والملاقاة انما يكون بالنهاية
بالضرورة والنهاية عرض قائم بالمتناهي فيلزم ان يكون لذلك
الجزء نهايتان لا آخر فلا يلزم الانقسام واجاب عنه ان الآلة
تحدده الى النهايتين ان كانت واحدة لا يحصل مقدار ولا
ازدياد بالضرورة وان لم يكن واحد بل اثنتين فمحل احدهما
غير محل الاخرى فيلزم ان تقدم الشئ على نفسه بالمرتبة
لا يتجزى فالطوق العظيم من الرحى اذا قطع خرافا الصغير
لا يقطع مثله او اكثر والا لكانت المسافة التي يقطعها
الصغير مثل التي يقطعها الكبير على التقدير الاول او
اكثر على التقدير الثاني بل اقل فينقسم وكذا الكلام
في الفرجار ذي الشعب الثلث اي لو وجد جزء لا
يتجزى لاستحال ان يرسم الدوائر بالفرجار ذي الشعب
الثلث وذلك لانا اذا رسمنا الدوائر به فاذا قطعت
الشعبة الخارجة خرافا ما ان تقطع الشعبة المتوسط خرامه او
اقل منه او اعظم الى آخر ما ذكره واعترض اصحاب الجزء عليه

الشعب الثلث

يا لام ان الصغير اذا لم يقطع المثل او اكثر على تقدير قطع العظيم جزءا
يلزم ان يقطع اقل بل يقف الصغير في بعض ازمنة حركة العظيم
فلا يلزم الانقسام وان تمسكوا القول بانعكاس الوهمي ولا
ينفع معهم الفرض في الحديد والالماس فان قدرة الله تعالى
لا يعجزها شيء فلا بد من اقامة برهان عليه وقد يمكن توجيهه
على طريقة البرهان فنقول لكم الامر كذلك مع جواز ان
يكون الفوق العظيم اعظم من الصغير مرارا كثيرة يلزم ان
يكون سكنات الصغير اضعاف حركاته لان نسبته ما زادت
وقت اجزاء مسافة العظيم على اجزاء مسافة الصغير وجب
ان يزيد سكنات الصغير على ما فيه من الحركات لكن الامر ليس
كذلك والا لما كانت حركات الصغير محسوسة لكونها
مغمورة في السكنات او كان ما يحس فيه من السكنات
اضعاف ما يحس من الحركات وذلك بخلاف الواقع الثالث
قوله ولان الجسم لو تركب من اجزاء لا يتجزى
فعند حركته اي عند حركة الجسم يلزم حركة اي حركة الجزء

الذي

الذي لا يتجزى من جزء الى آخر وحينئذ ان يوصف بالحركة حال
ما يكون ملاقيا للجزء الاول لانه لم يشرع بعد في الحركة او
للجزء الثاني لانه حينئذ تنقضت الحركة بل حال ما يكون
على الفصل المشترك فينقسم الجزآن لانه ما فيه يلاقي احدهما
غير ما فيه يلاقي الآخر وما يلاقي من كل واحد منهما لذلك الجزء غير ما
يلاقيه والرابع قوله ولان الشمس اذا ارتفعت وتوجيهه ان
يقال لو كان القول بالجزء حقا لكانت الاجرام الفلكية والعنصرية
مركبة من اجزاء لا يتجزى واذا كان كذلك فاذا ارتفعت
الشمس جزءا لا يتجزى فان انتقص من ظل الخشبة
المقابلة لها المغروزة في الارض جزءا واكثر كان
طول الظل اي طول الظل الذي انتقص من اول النهار
الى منتصفه مثل ارتفاع الشمس في نصف النهار
على التقدير الاول او اكثر على التقدير الثاني وان
انتقص اقل القسم الجزء الخامس قوله ولان تلك
الاجزاء ان لم يكن كرية وتوجيهه ان يقال الجزء منه و

شكل ارتفاع الشمس في نصف النهار

كل متناه مشكل وكل مشكل اما ان يحيط به حد وهو الكرى او حدود
وهو المضلع فيكون الاجزاء الكرية او لا فان لم يكن كرية كان
احد جانبيه غير الجانب الاخر لانه اذا لم يكن كرية فيكون مثلثا
او مربعا او مخمسا او غير ذلك من الاشكال الكثيرة الاضلاع
وح كان جانب الزاوية منه غير جانب المضلع مواز فيلزم
الانقسام وان كان كرية فعند انقسام بعضها الى البعض
يحدث فرج خالية كل واحد منها اقل من
الجزء واذا وجد شئ اقل من الجزء يلزم انقسامه
لا يقال النقطة موجودة لانها طرف الخط
الذى هو طرف السطح الذى هو طرف
الجسم الموجود وطرف الموجود موجود
فمحلها غير منقسم والا لزم انقسامها لان الحال
فى احد جزئيه غير الحال فى الاخر واذا
كان محلها غير منقسم يلزم وجود شئ متحيز
غير منقسم وهو الجزء الذى لا يتجزى وقوله ولان

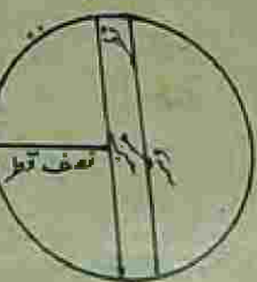

شكل مخمسا

الحركة

الحركة الحاضرة غير منقسمة حجة اخرى للمتبتين وتوجيهه
ان يقال الزمان موجود لان الحركة موجودة وهى
منقسمة الى ماض وحاض ومستقبل والحركة الماضية و
المستقبلة معدومتان فالحركة الموجودة هى الحركة الحاضرة وهى
غير منقسمة والا لكانت اجزاؤها غير مجتمعة لان مكان اجزاء
الحركة ذلك فلا يكون الحاضر حاضرا الكون بعض اجزائه
ماضيا وبعضها مستقبلا هف واذا لم يكن الحركة الحاضرة منقسمة
فالمسافة التى يقع عليها تلك الحركة غير منقسمة وفى
الحواشى القطبية اى فى الطول لانه اللازم من الدليل فلا يلزم
الجزء اذ لا دليل على عدم انقسامها فى العرض والعمق
ايضا وبيانه ما مر والا لكانت الحركة الى نصفها نصف الحركة
الى كلها فيلزم انقسام الحركة الحاضرة وهو محال مر واذا لم يكن
المسافة التى يقع عليها تلك الحركة منقسمة يلزم وجود الجزء وهو
المطلوب نقول لا نسلم ان طرف الموجود موجود
فان الاطراف امور موهومة لا هوية ولا تميز

على نحو ص

لها في الاعيان وفي الحواشي القطبية ان هذا المنع
لا يناسب مذهب الحكيم لان الاطراف موجودة عندهم
وقال الفاضل الشارح ان الاطراف انواع الكم المتصل
الموجود فكيف يكون معدومة وفيه نظر لان النقطة طرف
وليست من انواع الكم المتصل والكلام فيها لانها الخط و
السطح اللذين من انواعه والحق فيه ان طرف المقدار
لو لم يكن موجودا لم يكن ذلك المقدار متناهيا فلابد ان
ينقطع المقدار المتناهي في ذهابه عند شيء فذلك الشيء هو
طرفه والنقطة فيه انه ان اريد بالطرف ما به ينتهي المقدار
فهو لا محالة موجود ذو وضع كالمقدار وان اريد به فناء
المقدار ونفاده فهو امر عدمي لكن ليس عدما محضا بل عدما
بعد ما ولا شك ان نفاد المقدار ونفاده انما يكون عند
شيء هو اما ان يكون مقدارا او لم يكن مقدارا فذلك
هو الطرف بالحقيقة فاذن اطراف المقادير المتناهية
موجودة بلا ريب ولئن سلمنا ذلك لكن

لزم انقسامها بانقسام محلها وانما انقسم ان لو كان
حلولها حلول السريان وهو ممنوع لان طرف الخط لا يقوم
بالخط حلول السريان وفي الحواشي القطبية ان حلول الشيء
في الشيء قد يعني به كون الحال ساريا في محله مثل سريان اللون في
الجسم وقد يعني به كون الحال محتاجا في وجوده الى المحل وحلول
النقطة في المحل بالمعنى الثاني فلا يلزم من هذا انقسامها بانقسام
محلها واما انقسام الحركة الحاصرة ان اريد به
الانقسام الوهمي فلا نم ان اجزاءها المتجمع في
الوجود وان اريد به الانقسام بالفعل لا
يلزم من عدم وجود الجزء الجزء ان كونها
منقسمة بالقسمة الوهمية او الفرضية واعلم ان تقسيم
الحركة الى الماضي والحال والمستقبل والحدود المشتركة بين
المقادير لا يكون اجزاء لها اذ لو كانت اجزاء للمقادير
التي هي حدود لها لكانت القسمة الى قسمين قسمة الى ثلثة اقسام
والقسمة الى ثلثة اقسام قسمة الى خمسة اقسام هب بل هي موجودة

غير صحيح لان الحال حد مشترك هو نهاية الماضي وبداية المستقبل منه

مغايرة لما هي حدود لها بالنوع وايضا لا يلزم من عدم الحركة الماضية
والمستقبلة في الحال عدمها مطلقا والا يلزم من عدم الحركة الماضية
حركة في الماضي والمستقبل عدمها مطلقا فالحركة الماضية لها
وجود في الزمان الماضي والحركة المستقبلة لها وجود في الزمان
المستقبل وقوله وعلم منه امتناع تركب الجسم من
اجزاء لا يتجزى غير متناهية اشارة الى بطلان
مذهب النظام من متكلمي المعتزلة فانهم يقولون ان
الجسم البسيط مركب من اجزاء لا يتجزى اى غير متناهية
موجودة بالفعل والذي يدل على بطلان تركبه من اجزاء
غير متناهية سواء كانت تلك الاجزاء ممكنة الانقسام
او ممتنعة الانقسام وجهان والى الوجه الاول اشار
بقوله ولانه لو تالف اى الجسم المتناهي من اجزاء غير
متناهية لكان قطعها بالحركة في زمان متناه قطعا
لاجزاء غير متناهية لان المتحرك على المسافة
لا يتمكن من قطعها الا بعد قطع نصفها ولا

يمكن

يتمكن من قطع نصفها الا بعد قطع نصف نصفها فاذا كانت الاجزاء
بعد قطع نصفها ولا يتمكن من اجزاء غير متناهية وقطع الاكثر بعد قطع
الاقل امتنع قطع تلك المسافة الا في ازمنة غير متناهية لكن هذا
ليس كذلك لانا نرى عيانا قطع مسافات كثيرة في زمان
متناه واعلم ان قطع اجزاء غير متناهية في زمان متناه انما
يكون محالا لو لم يكن الزمان ايضا متالفا من اجزاء غير متناهية
واما اذا كان على ما ذهبوا اليه فلا فاعلم ذلك والى الوجه
الثاني اشار بقوله ولكان تاليفها مفيدا الوجود الجاد غير
متناهية وذلك لان كل عدد متناه من الكثرة اذا اخذ
مؤلفا فان لم يكن حجم ذلك المجموع ازيد من حجم الواحد
لم يكن التاليف مفيد المقدار لان الجسم لا يزداد به وان
كان التاليف مفيد المقدار فيزداد بزيادته فاذا كانت
الاجزاء المؤلفة غير متناهية كان مقدار الجسم غير متناه وفيه
نظر لان ذلك انما يلزم لو لم يقل المحض بالتداخل او قال
بحصول البعد عند الاجزاء المتناهية وانما يعرض لذلك

لان من الاحتمالات تالف الجسم البسيط من اجزاء غير متناهية
ممكنة الانقسام موجودة بالفعل وان لم يذهب اليه ذاهب
فذكران تاليف الجسم المتناهي من اجزاء غير متناهية
مع تسوية كانت تلك الاجزاء ممتنعة الانقسام او
ممكنة الانقسام ليلزم من ذلك مع امتناع تركبه من
اجزاء متناهية ممتنعة الانقسام قطعا قوله فعلم ان الجسم
ليس فيه اجزاء بالفعل بل هو متصل واحد
في نفسه كما هو عند المحس كما ذهب اليه
جمهور الحكماء والاسباب الموجبة للقسمة
اما الفك او الوهم او اختلاف عرضيين
لان الانفصال اما ان يكون مؤديا الى الافتراق اولا
يكون والثاني اما ان يكون في الخارج او في الوهم والاول
اما بالفك والفتح والثاني اما باختلاف عرضيين والثاني
اما الوهم لا يقال لا يلزم من ذلك اتصاله في نفسه واما يلزم
ان لو كانت الاحتمالات منحصرة في هذه الاربعة وهو ممنوع

تالفه من اجزاء متناهية ممكنة الانقسام لانا نقول الاحتمالات
منحصرة في الستة لان الجسم البسيط قابل للانفصال فلا يخلو اما
ان يكون المفاصل حاصلة فيه بالفعل او لم يكن والاول
اما ان يكون تلك المفاصل متناهية او غير متناهية
وعلى التقديرين اما ان يكون ممتنعة الانقسام او ممكنة الانقسام
فهذه اقسام والثاني اما ان يكون قابلا لانقسامات متناهية
او غير متناهية فذكر المص ههنا بطلان الاحتمال الاول
وهو تالف الجسم من اجزاء لا يتجزى متناهية كما ذهب اليه
جمهور المتكلمين والثالث وهو تالفه من اجزاء لا يتجزى
غير متناهية كما ذهب اليه النظام والرابع وهو تالفه من
اجزاء غير متناهية ممكنة الانقسام والخامس وهو كون الجسم
المتصل قابلا لانقسامات متناهية كما ذهب اليه الشهرستاني
والبه اشار بقوله ولا يتهى الى الجسم الذي هو
متصل في نفسه في القسمة الى حد لا ينقسم والا لزم
القول بالجزء الذي لا يتجزى وقد ابطلناه وذكر في الالهي

بطلان الاحتمال الثانی وهو انقسامه الی اجزاء متناهیة بالقوة
کما ذهب الیه دیمقراطیس فتکون حقیقة السادس وهو کون
الجسم المتصل قابلا للانقسامات غیر متناهیة وانما بقوله
بل هوای الجسم المتصل فی نفسه کما هو عند الحس قابل للقسمة
الی غیر النهایة یعم القسم الانفکاکیة ربما یقف لمانع
کالصغر والصلابة دون الوهمیة لایقال الاحتمال الثانی
ینقسم لاحتمالین احدهما کون ملک الاجزاء المتناهیة بالقوة
الانقسام متحدة بالحقیقة والثانی کونها مختلفة بالحقیقة والذی ذکر
فی الالهی یدل علی بطلان الاول منهما دون الثانی فلا
بد من ابطاله ایضا لیتعین ما ذهب الیه الحکماء لانا نقول
لا احتمال للاحتمال الثانی منهما لانه اذا کانت ملک الاجزاء
مختلفة بالحقیقة لم یکن الجسم المؤلف منها بسیطا والکلام
فی الجسم البسیط وفیه نظر واذا ثبت ان الجسم البسیط
فی نفسه متصل واحد فاذا انفصل فالقابل للانفصال
لیس هو الاتصال لانه لا یبقی مع الانفصال والقابل یبقی

القبول فهو شیء آخر کان عند الاتصال قابلا له ثم عند الانفصال صار
قابلا له وهو الهیولی والافلاک وان لم یقبل الانفصال بالفعل
لکن الطبیعة الجسمیة واحدة فاذا افتقر البعض الی الهیولی افتقر الکل
الیها فاذن الجسم عنصریا کان او فلکیا مرکب من الصورة والهیولی
اذا تحقق ذلک نقول والهیولی لا مقدار لها فی ذاتها
والا لما قبلت الا ما یطابقها ای من المقدار لکنها یقبل ما لا
یطابقها بناء علی ثبوت التخلخل والتکاثف الحقیقیین واذا لم
یکن لها مقدار فی ذاتها یکون نسبتها الی جمیع المقادیر علی السویة
وفی الحواشی القوطبیة هذا انما یدل علی انها لا مقدار خاصا لها واما
نفس المقدار فلا والذی یدل علی انها لا مقدار لها فی ذاتها انها
لو کانت کذلک کانت متصلة لذاتها ولزم احتیاجها الی الهیولی لتقبل
لتقبلها الانفصال هکذا الی غیر النهایة وهو محال لکن المقدار
بعد القبول الانقسام وان لم یبق عند حصول الانقسام
کالحرکة فانها بعد الجسم لحصوله فی المکان وان لم یبق عند حصوله فیه
فاذن الهیولی تقبل القسمة بواسطة المقدار وقد مر ذلک فی الالهی وقوله

المصور

وانفصالها لا يقتضي ان يكون لها هيولى اخرى لكونها
غير منفصلة بذاتها اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان
يقال لو كان انقسام الجسم بعد اتصاله محوجا الى هيولى لكان
انقسام الهيولى بعد اتصالها محوجا الى هيولى اخرى ويتسلسل
والجواب ان انقسام المتصل بذاته محوج الى هيولى والهيولى
غير متصلة بذاتها بل بسبب الصورة فلا تقتضي انقسامها ان
يكون لها هيولى اخرى المبحث الثاني في ان كل جسم فله
شكل طبيعي وغير طبيعي قال رحمه الله وكل جسم فشكل طبيعي
وغير طبيعي وفيه نظر لان الخلو والمكان عند الحكماء مرادفان
كما مر وليس لكل جسم مكان اذ لا مكان للممتد دون الجسم ولذلك
قال الشيخ في الاشارات انك لتعلم ان الجسم اذا حلى
وطباعه ولم يعرض له من خارج ما يغيره غيب لم يكن له بد من موضع
معين وشكل معين ولم يقل كل جسم اللهم الا اذا فسر الخلو
بغير ما فسره المكان او فسر الخلو والمكان بما له وضع لذاته وللحاصل فيه
بسببه اعني الوضع بمعنى قبول الاشارة الحسية او البعد المساوي

للممكن والمتحيز او غير ذلك لانه لو فرض مجردا عن العوارض
المفارقة يلزمه شكل وحيز بالضرورة ولا يعني بالطبيعي
الا ذلك وهو ظاهر والشكل الطبيعي للبسيط وهو الذي ليس
فيه اختلاف طبايع الكرة صوابه الكري لان الكرة هو الشكل
لا الشكل ويمكن ان يكون تقديره شكل الكرة فحذف المضاف
واقام المضاف اليه مقامه وذلك لان طبيعة الجسم البسيط اي
قوته طبيعة واحدة والطبيعة الواحدة لا يفعل الا فعلا واحدا ويلزم
من هذا ان يكون كريا واليه اشار بقوله لان غير الكرة كالمثلث
والمربع وغيرهما من المتلفات لاشتمالها على الخطوط والزوايا
المختلفة الهيات فتخصيص احد جوانبه بهيئة دون جوانب
اخرى ترجيح بلا مرجح فان قيل لو وجب ذلك في
بال اجزاء الارض ليست مستديرة مع انها بسيطة اجيب بان
استدارتها ازيلت بالقسر وبقيت مستمرة من العود اليها فان
قيل القول بذلك يقتضي ان يكون لطبيعة واحدة مقتضيان شيء ولما
يمنع من حصول ذلك الشيء وهو مرجح اجيب عنه بانكم ان اردتم

في الحاشية الواحدة ص

شكل الكرة

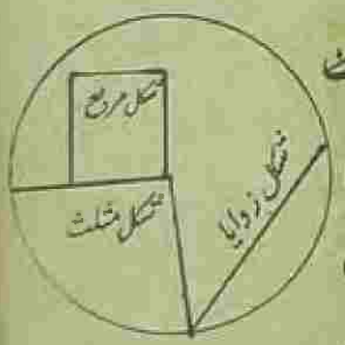

ان ذلك مستحيل مطلقا فهو هم وان اردتم بالذات فهو مسلم لكن
المنع من حصول ذلك الشئ انما وقع ههنا بالعرض فان الطبيعة
اقتضت بالذات شكلا واقتضت كيفية حافظة للشكل واقتضاؤها
كذلك الكيفية لانها في اقتضاؤها الشكل بل هو مؤكد له
لو خليت وطبعها كونها حافظة له فلم يكن الطبيعة مقتضية لشئ
والمنع من حصول ذلك الشئ بالذات لكن القاسر
لما ازال الشكل ولم يزل الكيفية صارت الكيفية حافظة
للشكل القسري حتى ما تؤدي العود الى الشكل الطبيعي
بالعرض وانما عرض ذلك اي المنع عن العود لزوال
اجزاء الارض عن الحالة الطبيعية من وجه وبقائها عليها
من وجه وليس لجسم واحد حيزان طبيعيان
لانه ان حصل في احدهما كان الاخر مكانا
بالطبع وان لم يحصل في شئ منهما القاسر فاذا
ارتفع القاسر امتنع ان يتوجه في حالة واحدة اليهما
بل الى احدهما فقط فيكون الاخر ايضا مكانا
بالطبع

بالطبع وقد فرضنا ان كل واحد منهما حيز طبيعي لهذا في البسيط واما في
المركب فلا لم يكن له مكان يختص به في اصل الابداع لان التركيب امر عرض
بعد الابداع والحاذ مكان على سبيل الابداع قبل التركيب يستلزم المحال
اذ احصل يقتضي وجود الحالة الابداع وهو محال فالمكنة المركبات اي الممكنة
البسائط بعينها واذا كان الامر كذلك فالجسم المركب اما ان يكون
احد البسائط غالبا على الباقية بالاطلاق او لا يكون فان كان غالبا
فمكان ذلك المركب هو المكان الذي يقتضيه ذلك البسيط الغالب
وان لم يكن من البسائط ما هو الغالب بالاطلاق فلا بد اما ان يكون
الاجزاء التي الممكنة في جهة واحدة غالبة على الباقية وح يكون الاجزاء التي
الممكنة في جهة واحدة غالبة على الباقية تلك الاجزاء معا غالبة يجب
طلب جهة المكان اولا يكون كذلك بل تساوت فيه مقادير القوى وعلى
الاول يكون مكانه ما يقتضيه الغالب فيه بحسب طلب جهة مكانه مثلا اذا كانت
الاجزاء النارية والهوائية معا غالبتين على الباقيتين كان من الواجب
ان يكون مكان المركب مكان احدهما وعلى الثاني يكون مكانه المكان
الذي التقى فيه تركيبه اليه آنفا بقوله والحيز الطبيعي للمركب حيز البسيط

شکل افلاک

الغالب فيه اما مطلقا واما بحسب مكانه او تحيز اى او الحيز الذى يحيز
تركيبه عند استواء المحاذيات اى عند استواء محاذيات
بسايطه التى فيه عن المكان الذى اتحيز وجوده فيه فان ذلك يقتضى
بقاءه ثمة والتقسيم غير حاصر لخروج ما يكون جزاه اللذان مكانهما
فى جهتين غالبتين كالارض والنار المحيط الثالث فى المكان
قال رحمه الله والمكان ما يتمكن فيه الجسم وفى الحواشى التطبيقية قيد
المكان هو السطح مطلق لان الفلك الاعلى متحرك فله مكان
وليس سوى سطح المحوى وللفلك الاوسط مكانان سطح
الحاوى وسطح المحوى وما يقال من ان الجسم الواحد له مكان
واحد محمول على جهة واحدة وما فيه غير خاف عليك واعلم
ان للمكان امارات ارتقيها باتفاق الجمهور الاول ان
ينسب اليه الجسم بلفظة فى وما فى معناها من الالفاظ الدالة
على الظرفية خبرا اى لغة واليه الاشارة بقوله والمكان ما يتمكن
فيه الجسم ان فى صحة انتقال الجسم عنه الى غيره واليه بقوله و
لا يكون نفس التمكن فيه مانعا من الانتقال عنه فان

شكل الفلك الاعلى

فلك الاوسط

قيل فى الاجسام ما لا يصح عليه الانتقال كالافلاك قلنا نفس
التمكن لا يمنع من انتقالها بل امتناع انتقالها بسبب آخر كصورتها
نوعية او غيرها الا انها اجسام متمكنة اتفاقا استحالة حصول
جسمين فيه الرابع اختلاف المكان بالجهات مثل فوق وسفل و
الغرض من ذكر الامارات ان المتنازعين فى ماهية المكان
او فى مفهوم اسمه ان لم يسلم احدهما للآخر علامة او لازما من
اللوازم او خاصية او امرا فى ذاته لا يصح لاحدهما تصحيح قاعدته بحجة
فان الاصطلاحات لا مناقشة فيها ويصير ذلك خلافا لغويا لا
حقيقيا وان اصطلح بعض الناس على ان المكان هو ما يستقر
عليه الجسم مثلا ليس لاحد ان يمنعه عن هذا الاصطلاح ولا
يجوز ان يكون اى المكان معدوما لكونه مشارا اليه لانا نشير الى
هذا الخبز وذلك الخبز ولا شئ من المعدوم بمشار اليه فهو اذن
موجود وليس اى المكان خلاء لانه اى لان الخلاء
محال واعلم ان القائلين بالخلاء فرقتان فرقة يزعم انه
لا شئ محض ولهذا قال الامام هو ان يوجد جسمان لا يتلاقيان

ولا يوجد فيها ما يلاقي واحدا منها وفرقة يزعم انه مقدار مجرد عن المادة
من شانه ان يشغله الاجسام بالحصول فيه فلو لم يكن في الخلاء الخالا
بل كان خلاء الكان اما عدما محضا او مقدارا مجردا على ما قال
والا لكان عدما محضا او مقدارا مجردا اى
عن المادة والاول ح لانه لو كان خلاء لكان قابلا
للزيادة والنقصان ضرورة ان الخلاء بين الجدارين اقل من
الخلاء بين الجدارين ومساو للخلاء بين الجدارين الآخرين بعد
احدهما عن الاخر مساو للاول لان واذا كان كذلك لا يكون
عدما محضا والمراد من قوله لكونه قابلا للزيادة والنقصان
ما ذكرناه لا انه قابل للزيادة والنقصان في
نفس الامر وكذا الثاني اى ح لما مر من استحالة
انفكاك الصورة عن الهيولى هكذا في الحواشي العطية وفيه
بتامل ذلك اشارة اجمالية الى ما قال بعد ذكره تنهي الابعاد
والمقدار لا يوجد منفكا عن المادة والا لكان عند ازالته
عنها خلاء كل منها البتة ولو جعلين آخرين والى الاول منتهيان

ثم لو قيل

بقوله ولان البعد المجرد لو كان موجودا لكان متناهيا
بحكم الواجب تناهي الابعاد فيلزم تشكل في الوجود اى في
الوجود الذهني لا في الوجود الذهني لامكان تصوره غير متناه
وفي الحواشي العطية الشكل هو هيئة تحيط بها نهاية واحدة او اكثر
من جهة احاطتها به وهي لا يمكن ان يحصل للامتداد الا لبعد كونه
متناهيا لان ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال التي هي من لوازم
المادة وهو خلاف المقدر والاول انما قال من جهة احاطتها
به احترازا عن غيره من الكيفيات فان السواد مثلا يصدق عليه
انه هيئة تحيط به نهاية واحدة او اكثر لكن لا من جهة احاطتها به لان
معناه ان علة حصول تلك الهيئة انما يكون احاطة الحد او الحدود به
ولا شك في ان السواد لا يحصل من احاطة الحد او الحدود بالجسم
وفي ان الانفعال اى انفعال كان من لوازم المادة نظر لان
الثابت بالدليل هو الانفعال المخصوص الذي يكون بالانفصال
الذهني كي يكون من لوازم المادة لا يغور الجسم قد تختلف اشكاله
من غير انفصال كما يقال السمنة المتبدلة بحسب التشكيلات المختلفة ولا

يجوز ان يكون ذلك اى لزوم الشكل لنفس المقدار دائما
لكان لكل مقدار ذلك الشكل وهو ظاهر وبطلان
اللازم يدل على بطلان الملزوم وفى الحواشى التعطيبية والالكان
الفاعل قابلا ولكان المقدار المجرد قابلا للفصل وفيه نظر
لما ذكرنا من ان الجسم قد يختلف اشكاله من غير انفصال
ولا تسبب من خارج والالكان المقدار المجرد
قابلا للفصل والوصل وكل ما كان كذلك كان ماديا
فالمجرد عن المادة يكون ماديا هف وفيه نظر لما ذكرنا انفا
وللالمادة لانما فرضناه مجردا عنها والى الثانى من
الوجهين اشار بقوله ولانه لو كان مجردا امتنع ان يحصل
فيه الجسم لامتناع اجتماع البعدين فى مادة
واحدة لاستلزامه عدم الامتياز بين ذينك
البعدين لان اختلاف افراد الطبيعة الواحدة
باختلاف المواد وهذه المقدمة ممنوعة عند القائل بالبعد
المجرد لاختلاف افراد البعد عنده من غير مادة لا يقال لو امتنع

تحلل ولكان العالم كله كذلك بالضرورة ولو كان كذلك لامتنع ان
يتحرك الجسم من مكان الى مكان لانه اذا تحرك جسم امتنع
ان ينتقل الى مكان مملوء والا لكان الجسم الذى فيه
ان انتقل الى مكان لزم الدور لانه حينئذ يتوقف حركة
كل منهما عن مكانه على حركة الاخر عن مكانه وذلك دور وقد
وفى الحواشى التعطيبية وفيه نظر لانه لو كان الدور واجبا لما
لامتنع ان يتحرك كل واحد من الدار والسمكة الى مكان الاخر
وليس كذلك لانا نعلم بداهة ان كلا منهما يتحرك الى مكان
صاحبه او الى مكان آخر فيلزم من حركة ذلك الجسم
حركة جميع العالم بل الى مكان خال وهو خلاف
المقدر لا يقال لهما قسم آخر وهو ان لا ينتقل الجسم الذى
فى ذلك المكان لان عدم انتقاله يستلزم اجتماع جسمين
فى مكان واحد وذلك يستلزم تداخل الاجسام وهو محال
لاستحالته ولهذا لم يتعرض لهذا القسم وايضا لو كان وجود
الخلاء ممتنعا لم يقع الخلاء عند رفع ما فوقه باطل اصبغ الى اس

لجسم الملس بحيث لا يتخللها ثالث والثاني باطل لان عند ذلك
ينتقل جسم كالهواء اليه من الاطراف محال كونه على الطرف
يكون الوسط خاليا واليه اشار بقوله ولا انا اذا فرضنا
باطن اصبعنا الماس لجسم املس بحيث لا
يتخللهما ثالث ونفخنا فانه يقع الخلاء لان الجسم
كالهواء مثلا انما ينتقل اليه من الاطراف محال
كونه على الطرف يكون الوسط خاليا لانا نقول
اما الاول فلا يلزم منه حركة جميع الاجسام
ان يحرك ذلك الجسم الى مكان آخر بل يكاثف
ما قدامه اى لجسم الذى قدامه بمعنى انه يزول عنه
ذلك المقدار العظيم ويحصل فيه مقدار اصغر لان المقدار
زائد على ذات الجسم فيجوز ان يزول مقدار ويحصل فيه
عقيبه مقدار آخر اصغر او ازيد لما بينا ان المادة لها مقدار لها
بحسب الذات ويتخلل ما خلفه اى الجسم الذى خلفه بمعنى انه يزول
عنه ذلك المقدار الذى كان فيه ويحصل فيه عقيبه مقدار اعظم

لا يقال تخلخل الجسم الذى خلفه انما يقع اذا كان الجسم المنتقل الى مكانه
اصغر مقدارا منه واما اذا كان مساويا او اعظم مقدارا فلا لانه
اذا كان مساويا فلا حاجة الى التخلخل ولا الى التكاثف لكون الجسم
المنتقل الى مكانه شاغلا له كما كان هو شاغلا له واذا كان اعظم
فلا بد من ان يتكاثف ما خلفه قدر ما يسع فيه ذلك الجسم لانا نقول
تخلخل ما خلفه انما هو لملاء مكان الجسم الذى تحرك اولا لئلا يلزم
رجوع الى مكان الجسم الآخر الذى ينتقل الجسم المفروض اولا
الى مكانه وكما اشارة الى جواب سؤال مقدر هو ان يقال التمسك
وان اندفع عن هذا الى نمط يمكن توجيهه عن الى نمط الآخر ايضا
لان مكان الجسم الذى تحرك اولا ان لم ينتقل اليه جسم
آخر لزم الخلاء وان انتقل اليه جسم آخر عاد الكلام فى مكانه
فيلزم حركة جميع الاجسام والجواب لانا نمنع انه لو لم ينتقل اليه جسم
آخر لزم الخلاء ولجواز ان تخلخل الجسم الذى هو خلف الجسم الذى
تحرك ثانيا والاصوب ان يقال لانا نمنع انه اذا تحرك جسم امتنع ان
ينتقل الى مكان محلوء لان الجسم الذى فيه ان انتقل لزم الدور

او حركة جميع الاجسام وان لم ينتقل لزم تداخل الجسمين فقلنا لانم بل
يتكاثف الجسم الذى فيه وهو الجسم الذى قدامه فلم يلزم التداخل
ويتخلل الجسم الذى خلفه فلم يتبق مكان الجسم المتحرك خاليا وقوله
لان المادة قابلة للمقادير المختلفة تام فيجوز ان يكون بمقدار
الكرة وليس اصغر وبالعكس اشارة الى تعليل صحة التخلخل والتكاثف
واما الثانى فان اردتم بالدقة الآن فلا نم وجوب
الحركة فيه وان اردتم به الزمان الحاضر فيه اى
فى الزمان الذى يتحرك فيه الاصبع الى فوق
يتحرك الجسم الطرف من الطرف الى الوسط
فلا يقع الخلاء ونحوه ومن العلامات الدالة على
امتناع الخلاء الاناء الضيق الرأس الذى فى اسفله
ثقب ضيق وقد ملىء ماء فان فتح رأسه نزل الماء
وان سد لم ينزل لئلا يقع الخلاء والانبوبة اذا وضع
احد طرفيها فى الماء وسد صعد الماء منها حال خروج
الهواء وهم البين انه ليس من شان الماء الصعود فيكون ذلك

لكون

لكون سطح الهواء ملازم سطح الماء فاذا مس الهواء الخمر ذلك
موهما او ارتفاع اللحم فى الجرة عند المص لانه لا يلازم التسطيح
قيل لو كان ارتفاع اللحم فى الجرة لاجل استحالة الخلاء لكان ارتفاع
الحجر والحديد واجبا اذا وضعت عليه الجرة ومصت ويمكن
الانعتاد عنه بما فيه وهن والحق ان من جملة الدفاعيات
لا من قبيل البرهانيات وانكسار القارورة التى ادخلنا
رأس الانبوبة داخلها واحكمنا الخلل التى فى عنقها
بشئ الى داخل ان اخذنا الانبوبة الى فوق بحيث
لا يدخلها الهواء واما انكسرت لامتناع الخلاء ولا خارج
ان ادخلناها فيها اى بحيث لا يخرج عنها الماء واما انكسرت
الى خارج لان الاناء كان مملوا بالماء فاذا ادخلنا الانبوبة له
بخللها فانشقت الى خارج وفى هذه العلامات نظر لجواز ان يكون
سببها غير امتناع الخلاء والمبطل الخلاء فالمكان هو السطح الباطن
من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من الجسم
المحوى وهذا مذهب ارسطو وقيل المكان ما يمنع الشئ من

النزول وهو المشهور المتعارف بين الناس فانهم يجعلون الارض
يعني مكانا للحيوان لا الهواء المحيط به لا يقال لا يلزم من عدم
كون المكان خلاء ان يكون السطح المذكور لجواز ان يكون
هيولى الجسم او صورته او النفس كما ذهب الى كل واحد
منها قوم او يكون بعد ايعادي اقطار الجسم كما نقل عن افلاطون
لانا نقول الامارات المذكورة يدل على عدم كون
المكان لاحد الثلثة واما البعد فلانه اما ان يكون قائما بمادة
او قائما بلا مادة والدول يستحيل ان يكون مكانا لان
تقوم الجسم فيه يستلزم التداخل المحال والثاني هو البعد المجرد
عن المادة وقد ابطلناه واعلم ان القائل به فرقتان منهم من
يقول بجواز خلوه عن الجسم ومنهم من يقول بعدم جوازه والفرق
بين هذا المذهب وبين مذهب القائل بان لا خلاء
ان اصحاب هذا الراي يرون ان بين طرفي الكون بعدا
عند داخله لذاته وانه بحيث لو خرج الجسم منه ولم يدخل فيه جسم
آخر لبقي البعد من بين جوانبه فارغا لكن خروج الجسم عنه من غير ان

يدخله جسم آخر عندهم محال واما القائل باستحالة الخلاء فلا يقول
ان بين طرفي الاناء بعدا مغايرا للبعد الجسم الذي فيه لا يقال
لو كان المكان هو السطح المذكور لكان الحاوي ايضا
متمكنا في سطح آخر لا الى نهاية فيلزم وجود ابعاد غير متناهية
وانه محال واعلم ان هذا لا يلزم من مجرد تفسير المكان بالسطح المذكور
بل انما يلزم من مع ادعاء كون كل جسم في مكان وليس
فيما تقدم منه عين ولا اثر الا ان اراد بالحاوي في قوله ولكل
جسم حاو طبيعي على المكان وفيه ما عرفت ولكان الطير الواقف
في الهواء والحجر الواقف في الماء متحركين لتوارد
الاملاك عليهما وكون الواقف متحركا باين البطلان لانا
نجيب عن الاول بان الاجسام ينتهي الى جسم
لا مكان له وهو الجسم الحاوي لجميع الاجسام بل
لوضع فقط ولذلك ليست حركته مكانية بل وضعية وتوجيهه
ان يقال لانه لزوم التسلسل وانما يلزم ان لو لم ينته الاجسام الى
جسم لا مكان له وهو ممنوع وعن الثاني بمنع كونهما اي كون الطير

والحاوي متحركين ح اي على تقدير كون المكان هو السطح المذكور واما يكون
كذلك ان لو كانت الحركة مجرد مفارقة مكان والحصول في
مكان آخر وليس كذلك بل عين ذلك مع توجه المتحرك
واذا كان كذلك لم يكونا متحركين لكونهما غير متوجهين
من سطح الى اخر اذ التوجه ههنا للهواء ونحوه لا غير والمكان
قد يكون سطحا واحدا كمكان الفلك وقد يكون
عدة سطوح يتركب منها مكان كما للماء في النهر
فان مكانه مركب من سطحين اعني سطح الارض تحته وسطح الهواء
فوقه وقد يكون بعض هذه السطوح متحركا وبعضها
ساكنا كما للماء على الارض الجاري عليها والماء
قد يكون الحاوي اي المكان متحركا والمحوي اي
المتمكن ساكنا كحال النواحي الساكنة مع الفلك وقد يكونان
متحركين كالافلاك المبحث الرابع في الجهة وما يحدد الجهة
قال رحمه الله والجهة تقصد المتحرك حركة اي بالحصول فيها
وتتعلق الاشارة اي ينتهي اليه الاشارة وهي امتداد

المواضع ح

ينتهي الاشارة وينتهي الى المشار اليه الجهة فيكون موجودة
واما بما تقصدها المتحركات بالحصول فيها ولما تعلقت
الاشارة اليها للقطع ان يقصد المتحرك بالحصول في المعدوم
وان ينتهي الاشارة الى المعدوم ضرورة وما ذكره قياسان
من اول الاول الاول منهما ان الجهة تقصد حركة المتحرك
بالحصول فيها وكل ما هو مقصد المتحرك بالحصول فيه فهو موجود
الثاني ان الجهة متعلق الاشارة وكل ما هو متعلق الاشارة فهو
موجود لا يقال لانا ان كل ما هو مقصد المتحرك فهو موجود
فان المتحرك في الكيف مثلا من السواد الى البياض يقصد ما
ليس بموجود لانا لا نقول ان كل ما هو مقصد المتحرك مطلقا
فهو موجود بل نقول كل ما هو مقصد المتحرك بالحصول فيه فهو
موجود وصدق ذلك ضروري ولقائل ان يقول المتحرك الذي
يقصد الحصول في مكانه الطبيعي لا في الجهة لان الجهة طرف الامتداد
وهو اما المحيط او المركز وكلاهما نقطتان والمتحرك لا يقصد الحصول
في النقطة وايضا الجهة انما يكون موجودة ان لو كان الامتداد الذي

من الغير المنتهى الى المتناهية الذى هى طرفه موجود او هو موهوم بل هو
امر موهوم وطرف الامر الموهوم لا يكون الا موهوما وغير منقسم
فى ماخذ الاشارة اى فى سمت ماخذ الاشارة والا
فاذا وصل المتحرك الى اقرب جزء منها وتحرك
كانت الجهة ما وراءه ان كانت حركته الى الجهة
وذلك الجزء ان كانت من الجهة وعلى التقديرين
يكون ما فرضناه جهة غير جهة سف والحصر اى حصر الحركة فى الجهة
والى الجهة ثم لجواز ان يكون فى الجهة لامنها واليها
وتوجيهه ان يقال لانم انحصار الحركة ح فيهما وانما يحصر فيهما
ان لو لم تكن جهة الحركة منقسمة فى سمت ماخذ الاشارة واما اذا
كانت فقد يكون قسم آخر وهو الحركة فى الجهة اجيب عنه بانه
لا يجوز ان يكون الحركة فى جهة الحركة سواء كانت منقسمة فى سمت
ماخذ الاشارة او لم تكن والا لكانت جهة الحركة هى المسافة
التى يقطع بالحركة وهو محال لان جهة الحركة هى نهاية المسافة التى
يقطع بالحركة ونهاية الشئ لا يكون ذلك الشئ وقد تم

دائم

واعلم انه لما كانت الامتدادات التى يمر نقطة ويقوم بعضها على
بعض على زوايا قوائم اعنى البعد والجسم تنتهى الى غير وكان لكل
امتداد طرفان كانت الجهات بهذا الاعتبار ستا ثنتان
منها طرفا الامتداد الطولى وتسميها الفوق والتحت الفوق منهما ما يلى رأسه
بحسب الطبع والتحت ما يقابله واثنتان طرفا الامتداد العرضى
وتسميهما باعتبار عرض قامته باليمين والشمال اليمين ما يلى اقوى
جانبيه بحسب الانغلب والشمال ما يقابله واثنتان طرفا الامتداد العمقى
الذى تسميهما باعتبار تخن قامته بالقدام والخلف القدام ما يلى
وجهه والخلف ما يقابله والجهات الست تنقسم الى ما لا يتبدل
بالعرض وهو الفوق والسفل والى ما يتبدل وهو الاربعة الباقية
وذلك لان المتوجه الى المشرق مثلا يكون المغرب قدامه
والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال شماله ثم اذا توجه الى الجنوب
يبدل الجميع فصار ما كان قدامه خلفه وما كان يمينه شماله وبالعكس
وليس الفوق والسفل كذلك فان القائم لو صار منكوسا لا

شكل الجهات الست

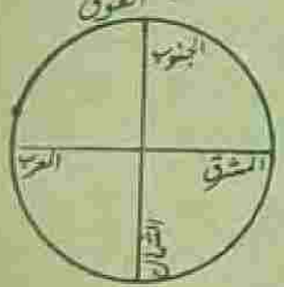

يصير مايلى راسه فوقا ومايلى رجله تحتا بل صار راسه من تحت ورجله
من فوق والفوق والتحت بحالهما ولما ثبت ان الجهات
وضع فالجهتان المتعينتان بالطبع لا يكون تعينهما وضعيا
خلا الاستحقاق الخلاء والملاء متشابه لعدم اولوية البعض
الحدود المفروضة فيه بان يكون جهة من سائر ما بالملاء
غير متشابه واليه اشار بقوله ووجودها اى وجود الجهة المتعينة
بالطبع ليس فى خلاء ولا فى ملاء متشابه لاستحالة
الخلاء وكون بعض جوانب المتشابه مطلوبا بالطبع
وبعضها مرغوبا فيه بل فى اطراف ونهايات ويحددها
معا اى يحدد الجهات الطبيعية التى هى الفوق والتحت
ليس باجسام لانه ان لم يحط بعضها بالبعض كان
احدها حاصلا فى جانب وجه من الاخر فهو اما
طالب لتلك الجهة او متوجه عنها وكيف كان يكون
الجهات متحددة فى نفسها لانها فان قيل لم لا يجوز
يلزم من ان لا يكون طالبا لتلك الجهة ان يكون متوجها عنها بالطبع

الا بد ليلا فنقول لا نسلم ان يكون تلك الجهة هى جهة وضعه الطبيعى
ام لا فان كان الاول فهو طالب لتلك الجهة بالطبع وان كان
الثانى فهو متوجه عنها كذلك على انا نقول ان لكل واحد منها جهات
لا تتناهى بحسب فرض الامتدادات الى جهة منه ووقوع الاخر
عوضه فى جهة من تلك الجهات وعلى بعد معين منه دون سائر
الابعاد الممكنة ليس باولى من وقوعه فى جهة اخرى وعلى بعد
آخر مما يمكن فان الوقوع فى كل جهة وعلى كل بعد من ذلك يمكن
بحسب العقل وان امتنع فانما يكون ذلك لمانع موثر فى التحدد
وهو ايضا يجب ان يكون جسمانيا ذا وضع والكلام فى وقوعه
فى بعض جهات هذين دون بعض وعلى بعد معين منها كالكلام فيهما فان علة هذين حاصرة اولا فتسلسل وان
احاط اى بعضها بالبعض كان المحيط كافيا فى التحدد
اذ غاية القرب يتحدد بمحيطه وغاية البعد بالبعد عن محيطه وهو
مركزه ولا دخل للمحاط به فيه اى فى التحدد فان
قيل للم وانما يكون كذلك لو لم يتحدد به ايضا جهة القرب والبعد

فاذن تحديد المحيط يجب ان يبقى حتى يكون بعده تحديد آخر وهو المراد
من التحديد بالعرض ويمكن ان يتعلب ذلك وللجسم واحد
غير كرى والا لم يتحدد بد الا جهة واحدة وهى
القرب منه دون البعد لان البعد عنه ليس بمحدود ولجسم
واحد كرى ليتحدد بمحيط غاية القرب ومركز
غاية البعد لا يقال انما يكون المحيط كافيا
ان لو كان كريا وهو تم لانا نقول من الاوائل
المحدد يجب ان يكون كريا والا لم يتعين بد الا
جهة القرب والمحدد يجب ان يحد جهتين متعاقبتين ثم
الدليل المذكور وهو ظاهر وليس خارج العالم كرة
اخرى والا لزم الخلاء اى المحدد الذى يلى بعد امنعورا
لا الذى هو عدم محض سواء كانت حاسة للمحدد او لم
يكن وبطلان الثانى يدل على بطلان المقدم اما الملازمة
فلانه لو كان هناك كرة اخرى فاما ان يكون حاسة لكرة
العالم او لم يكن فان لم يكن يقع الخلاء فيما بينهما وان كان

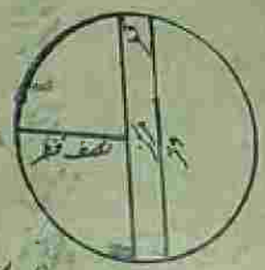

شكل مماسة الكرات

وما بينهما قابلا
للزيادة والنقصان

مماسة والكرات لا يماس دون فرجة فيقع الخلاء ايضا وللمكان
الفرجة وما بينهما قابلا للزيادة والنقصان لم يكن الخلاء لازما عدما
محضا بل مقدارا اجرد اين الجسمين وهو البعد المفطور وانا بطلان
التالى فلما مر واليه اشار بقوله لقبول الفرجة فيما بينهما على تقدير
المماسة وما بينهما اى ولقبول ما بينهما على تقدير المماسة
للزيادة والنقصان واذا لم يكن خارج العالم كرة اخرى لا يكون
عالما لان كل ذى حد وهو المطلوب فى الحواشى العظيم هذا البرهان
عام يدل على ان ليس خارج العالم جسم غير الكرة ايضا وفيه
نظر ولقائل ان يمنع لزوم الخلاء على تقدير المماسة
لجواز ان يكون تلك الفرجة مملوة بجسم آخر وكذلك
على تقدير اللا مماسة اى ولقائل ان يمنع لزوم الخلاء على
تقدير اللا مماسة لجواز ان يكون ما بينهما مملوا بجسم آخر وجوابه
ان ذلك الجسم ان لم يكن كريا كان ذا امتداد له طرفان فهو
ذو جهتين فيستدعى محددا كريا فان لم يكن ذلك المحدد محيطا
بكرة العالم بل بذلك الجسم فقط عاد الكلام المذكور او ترك الاجسام

شکل محیطا کره العالم

الی غیر النهایة وان کان محیطا بکل العالم ایضا لم یکن المتحد
متحدا وان کان کریا عاد الی المذکور اولا ترتب الاجسام
الی غیر النهایة تمت المقالة الاولی لعون الله سبحانه وحسن
توفیقه المف ثم الثانیة فی مباحث الحرکة لما کان موضوع
العلم الطبیعی هو الجسم الطبیعی من جهة ما یتحرک ویسکن
وجب ان یتکلم فی ذلک العلم فی الحرکة والسکون و
مقدار الحرکة الذی هو الزمان وانما قدم الحرکة علی السکون
لان السکون عدم الحرکة عما من شانه ان یتحرک
والاعدام انما یعرف بالملکات ولنورد ما اوردوه فی
هذه المقالة فی مباحث البحث الاول فی ماهیة الحرکة
قال رحمة الله الموجود یستحیل ان یکون بالقوة من
کل وجه والا لکان کونه بالقوة بالقوة
فیکون القوة حاصلة وغیر حاصلة معا بل یکون بالفعل
اما من کل الوجوه کالباری عز اسمه فانه منزه عن
طینة القوة والامکان ولا یتصور الحرکة علی ما هو بالفعل من

کل

کل الوجوه لان الحرکة طلب والطلب انما یکون للامر غیر حاصل الامتناع
طلب الحاصل وما لا یکون فیه امر بالقوة فکل ما من شانه ان یکون له
شیء هو حاصل له وفی الحواشی القطبیة ولقائل ان یقول لو کان الشیء
بالفعل من کل الوجوه لکان کونه بالفعل ایضا بالفعل
وهکذا الی غیر النهایة فیلزم التسلسل وایضا لابد لکل شیء
من اتصافه بصفات اضافیة لم یکن متصفا به قبل فلا یکون الشیء
بالفعل من کل الوجوه وفیه نظر اولا من بعضها ای یکون الوجود
بالفعل من بعض الوجوه دون البعض بل یکون بالقوة فی
البعض الاخر وکل ما بالقوة فحصوله بالفعل اما دفعة
او علی التدریج والاول الکون وهو اسم لما
حدث دفعة والفساد لما زال دفعة والثانی الحرکة فالحرکة
هی الخروج من القوة الی الفعل علی التدریج او
بعبارة اخری الدفعة لا یقال قوله علی التدریج او بسرعة او ببطء الا
یمکن تعریفه الا بالزمان الذی لا یمکن تعریفه الا بالحرکة و
کذا قولنا لا دفعة لا یمکن تعریفه الا بالدفعة المعروفة بالآن المعرف

بالزمان المعروف بالحركة وهو دور، لانا نقول الدفعة واللادفعة
التدريج تصورهما بديهي وهي اي الحركة ممكنة الحصول للجسم
وكل ما كان ممكن الحصول لشيء فحصوله كمال له فحصول
اي حصول الحركة كمال له اي للجسم الا انها يفارق سائر الكمالات
الا من حيث انه لا حقيقة لها الا التأدي الى الغير فيكون
لها خاصيتان احديهما انه لا بد هناك من امر
ممكن الحصول كحصول المتحرك في المنتهى ليكون التأدي
اليه تأديا والثانية ان ذلك التوجه ما دام كذلك
اي ما دام متوجها بالفعل فانه يبقى منه شيء بالقوة لان المتحرك
انما يكون متحركا اذا لم يصل الى المقصود وما دام كذلك
فانه يبقى منه شيء بالقوة فالحركة متعلقة بان يبقى منها
شيء بالقوة وبان لا يكون المتأدي اليه حاصلا
بالفعل وهذا بخلاف سائر الكمالات فانها ليست نفس ما
به يتأدى الى الغير فلا يحصل فيها واحد من هذين الوصفين
فان الشيء مثلا اذا كان مربعا بالقوة ثم صار مربعا بالفعل

فحصول

فحصول لم يجتمع من حيث هو هو لا يتعقب شيئا ولا يبقى عند حصول لها شيء
منها منها بالقوة فالجسم اذا كان حاصلا في مكان وهو
ممكن الحصول في مكان آخر كان له امكانان امكان
الحصول في ذلك المكان وامكان التوجه اليه
وهما كما لان والتوجه مقدم على الوصول اي على
الحصول في ذلك المكان الآخر وهو ظاهر وعلله الحصر بقوله
والا لم يمكن الوصول على التدريج بل دفعة وفي نفسي الله
تنظر اللهم الا اذا اريد بالوصول على التأدي كما في الحوائي القلبية فانه
ح يصح ان الوصول لا يكون دفعة لكن لا يصح ان التوجه متقدم
على الوصول على ما لا يخفى فاذن التوجه اعني الحركة كمال
اول للشيء الذي بالقوة اعني الجسم من جهة ما هو بالقوة
اي من جهة المعنى الذي هو بالقوة وهو كون الشيء ذا اين
او وضع او كم او كيف لان الحركة ليست كمالا للجسم من كل وجه
لانها ليست كمالا له من حيث انه جسم او جوهر بل انما
هي كمال له من الجهة التي هو باعتبارها كان بالقوة قال افضل المحققين

نصير الحق والذين كل ما يكون في شيء بالقوة ثم يخرج منه الى الفعل
فان كان خروجه الى الفعل الذي بذلك الشيء منه لا خروجه
واصلا له فهو من تلك الجهة كمال له ثم الكمال ينقسم الى اول
وثان وذلك باعتبارين اولهما ان يكون الشيء الذي
يخرج من القوة الى الفعل لم يكن منه شأنه ان يخرج بتمام
دفعة فيسمى ما يخرج منه الى الفعل قبل خروج تمامه كمالا اولا
وكماله الذي يتوخاه ويقصده بعد تقدير خروجه الى الفعل
كمالا ثانيا وبهذا الاعتبار يعرف الحركة بانها كمال اول لما
بالقوة من حيث هو بالقوة وثانيهما ان يكون الشيء الذي
يخرج الى الفعل يكون من شأنه ان يخرج بتمامه دفعة فان كان
حصوله لذلك الشيء بجملته نوعا غير ما كان قبل الحصول سمي
كمالا اولا وما يقصد عنه بعد تنوعه من حيث هو ذلك النوع
كمالا ثانيا وبهذا الاعتبار يعرف النفس بانها كمال
اول لجسم طبيعي آلي ذي حيوة بالقوة والصور التي تحصل
للمركبات ويجعلها انواعا ويمكن ان يدخل عنها لا في بدل الصور

المعادن

ليس
المعادن والنبات والحيوان الا صور العناصر بسبب صورا كمالية وفيه نظر لان بعض ما
خروجه من القوة الى الفعل ليس بجسم لامر خروجه هو الحركة التي للاجسام المتحركة
والمعنى بالمراد بالكمال هنا ما هو ممكن الحصول للشيء لا غير واعلم ان من المتقدمين
من ذهب الى ان الحركة امر مستمر الا على اية لو كان لها وجود لكان في احد الازمنة
الثلثة لكن الموجود منها ليس ما في الماضي ولا في المستقبل وهو ظاهر ولا ما في الحال
لوجوب كونها منقسمة اذ لو كان غير منقسمة لكان المسافة المطابقة لها غير منقسمة اولزم
منه الجزء الفرد وهو باطل واذا انقسم يكون احد بعضيها ماضيا والاخر مستقبلا وهما
معدومان فاذن لا وجود للحركة اصلا واجاب الشيخ عن هذا بان الحركة الحاصلة وان
كانت منقسمة لكن انقسامها بالقوة لا بالفعل لان انقسامها انما هو بالعرض فانها تابع
للانقسام المسافة وانقسام المسافة ليس بالقوة لا بالفعل بناء على ان الجزء
والنهاية بقوله الا ان لو كانت الحركة موجودة لاستحال ان لا يكون منقسمة والا اي
وان لم يستحل عدم الانقسام لكانت المسافة التي يقطعها غير منقسمة ايضا
فيلزم الجزء الذي لا يتجزى وان يكون منقسمة والا لكان احد جزئيها سابقا
على الاخر فلا يكون الحاضرة بتمامها حاضرة هف فان قلت لم يلزم من عدم انقسامها
ليلزم ان يكون المسافة التي يقطعها غير منقسمة جواز انقسامها مع عدم استحالة
عدم انقسامها قلت الحال لا يخلو عن انقسامها وعن عدم انقسامها وكل واحد منهما

استحالة عدم انقسامها
عدم

ح واشار الى الجواب عنه بقوله لانا نقول قد مر جوابه في المقالة الاولى اولا بما
باعادته فنقول ان اردتم بالقسمة القسمة الفعلية فلانسلم انها لو لم تكن منقسمة بالفعل لزم وجود
الجزء وان اردتم به القسمة الوهمية فلانسلم انها لو انقسمت في الوهم لكان احد جزئيها
سابقا على الاخر والتحقيق فيه ان قسمة الحركة والزمان الى الماضي والمستقبل وحال
لان الحال حد مشترك بين نهاية الماضي وبداية المستقبل والحدود المشتركة بين
المقادير لا يكون اجزاء لها كما عرف واذا لم يصح قسمة الحركة والزمان الا الى الثلثة بطلت
الحجة المبنية على قسمتها اليها والحركة المتصلة من المبداء الى المنتهى ويسمى الحركة
القطع لا حصول لها في الاعيان لان الحركة بهذا المعنى لا يوجد بتمامها مالم
المتحرك الى المنتهى وعند وصوله القطع بل حصولها في الاذهان فقط للان المتحرك
لا نسبة الا المكان الذي ادركه واخرى الى المكان الذي تركه فاذا اتصفت بالاولى
النسبة في الخيال حصل الشعور بامر ممتد من اول المسافة الى آخرها وهذا الشعور
الممتد من مبداء المسافة الى منتهاها هو الحركة بمعنى القطع فلها وجود في
الاذهان ومن الظاهر ان الحركة بهذا المعنى لا تحقق الا في زمان والموجود في الخارج اي
من الحركة هو كون الجسم متوسطا بين الحركة بمعنى التوسط وذلك لا تحقق له اذ لم
للجسم استقرار في شيء من حدود المسافة المفروضة بمعنى ان لا يوجد آن الا وكان
الجسم فيه في حد من حدود المسافة المفروضة بحيث لا يكون في ذلك الآن في شيء من الآنين

المبدأ والمنتهى ويسمى

المحيط بذلك الآن بل يكون في الآن الذي قبله وفي الآن الذي
في احد الآنين اذ لو استقر في حد في الكان ذلك منتهى حركته فلم يحاذ
في المنتهى لا في الوسط بين المبدأ والمنتهى هف واعلم ان الحركة قد عرفت
لعدة تعريفات منها انها خروج الشيء من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وهو
لبعض القدماء قال اللام وحاصله عن الاشتغال من امر الى امر قليلا قليلا ويسيرا انها عباره ص
يسيرا ومنها انها كمال اول لما بالقوة من حيث انه بالقوة وهو الاسطوخودس وقد تكلما
عليها ومنها انها كون الجسم في امر من الامور بحيث يكون حاله في كل آن يعرض مخالفا
لحال قبل ذلك الآن وبعده وهو لافلاطون واليه اشار بقوله الذي ذكره افلاطون
بقوله والموجود في الخارج هو كون الجسم متوسطا بين المبدأ والمنتهى واعترض عليه بان المبداء
والمنتهى لا يسلم ان مبدأ الحركة ومنتهاها فكيف تعرف الحركة بنفسها وفيه نظر بان المبداء والمنتهى
ان اريد بهما الآنان بالقوة خرج عن التعريف الحركات التي لها مبدأ ومنتهى بالفعل وان
اريد بهما ما هو عام القوة والفعل فامثال ذلك مغنى احتاجه في التعريفات وفيه نظر وان
القبل والبعد والآن لا يعرف الا بالزمان المعرف بالحركة فيكون دورا او اجاب عنه
بان تصور احد الامور اولية غير محتاجة الى تصور شيء مما ذكر وفيه نظر والحركة الشخصية
بوحدة الموضوع والزمان وما فيه الحركة كما سبق فاتحادها بالنوع الثلثة بوحدة شخصية
لها الحصول في الوسط الذي هو الحركة فالحركة الموجودة الواحدة بالعدد هي التوسط

وقال فيها عوض الحركة
ع الغيرية وهو
مر قول افلاطون ص

بين مبدأ المشخص ومنتهى المشخص لموضوع واحد بالشخص في زمان واحد
وفيه نظر والصواب في زمان واحد ويمكن الاعتذار عنه بان المراد ان التوسط
الذي في ضمن مجموع تلك التوسطات التي بين المبدأ والمنتهى انما يكون في زمان
الا انه يلزم من ذلك تركب ذلك الزمان من الآنات المتتالية المباينة الثاني في
ان كل متحرك فله محرك زائد عليه جسميه قال ره وكل متحرك محرك زائد على جسميته
وذلك لانه لو لم يكن لكل متحرك محرك زائد على جسميته لكان بعض الاجسام متحركا
لذاته والتالي باطل لوجوه الاول انه لو كان بعض الاجسام متحركا لذاته لامتنع سكونه
ذلك الجسم لان ما بالذات لا يزول بزوال ما بالذات وليس كذلك لان الاجسام منحصرة في
الفلكيات والعنصريات وانكون جايز عليها كل واحد منهما نظرا الى ذاته وانه
اشار بقوله لانه لو تحرك لذاته لامتنع سكونه وفيه نظر لان من يقول بكمون بعض
الحركات مستندة الى ذات محله لا سلم جواز ان يكون علة الثبات ذاته لو كان
بعض الاجسام متحركا لذاته لكان كل جسم متحركا دايما لاشتراك جميع الاجسام
في الجسمية التي هي مبداء التحريك والتالي باطل بينه وانيه اشار بقوله و
لكان كل جسم متحركا لاشتراك الاجسام في الجسمية الوجه الثالث قوله ولانه حينئذ
لكان كل جسم متحركا لذاته ان كان له مطلوب وحينئذ يكون
على تقدير كون بعض الاجسام متحركا لذاته ان كان له مطلوب وحينئذ يكون
عند حصوله والا لكان المطلوب بالطبع متروكا بالطبع والتالي باطل لانه لا يكون

متحركا لذاته لامتناع زوال ما بالذات او فرض كونه كذلك مع ان القايل ان يقول لم لا يجوز
ان يكون مطلق الجسم المتحرك لذاته امرا يستحيل حصوله بالكلية في الافلاك مثلا
يلزم من خلف المذكور وعلى تقدير ان يكون ممكن الحصول انما يلزم سكون الجسم عند حصوله ان
لم يكن له مطلق فرارا اذا كان فلا يجوز ان يسنح له كمال بعد كماله الا غير النهاية وحينئذ
فيه شوق بعد شوق كذلك فيتحرك من غير انقطاع والا اي وان لم يكن له مطلق كان
متحركا الى كل الجهات او الى بعضها والاول يوجب التوجه في حالة واحدة
الى جهات مختلفة وهو بديهي الاستحالة والثاني الترجيح لا مرجح وهو مرجح
الرابع ان الحركة لو كانت من مقتضيات الجسم لكان اذا اقتضى جزء منها دام ذلك
الجزء بدوام الجسم فما وجد الجزء اللاغر فلم يكن الحركة حركة هف والطبيعة وحدها
لا تكفي في التحريك اي ليست علة تامة لانها ثابتة كيف ما دارت على سبيل التجدد
واعلم ان بعض ارباب الكلام ذهب الى القول بتجدد الجسم وقد نقل ذلك عن النظام
من مقدمي المعتزلة والذاهب الى تجدد الجسم ينبغي ان يذهب الى تجدد الطبيعة فلا بد من بيان
ذلك والقول في ابطال تجدد الجسم على الحس لان القايل بذلك يعد حكم الحس
بالاستمرار مهما مر حملة اغلاطه فمقتضاها ثابت والحركة الطبيعية ليست ثابتة بل
متجددة شيئا فشيئا فلم يكن مقتضى الطبيعة التي ليست متجددة فلما علة متجددة هي مجموع
امرين احدهما الطبيعة وثانيهما الوصول الى الحدود غير ملايمة على سبيل التجدد والتبدل

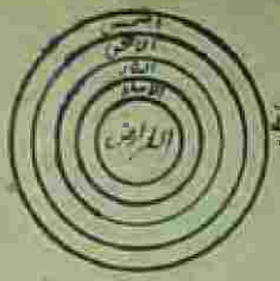

يصل الجسم الى مكان الطبيعي الملائم فلعلة الحركة جزء ثاني والثاني غير ثابت والثاني
بقوله لم لا يجوز ان يضمام امر اليها اي الى الطبيعة ليصدر منها الحركة وردّ
الامر استحال ان يكون حالة ملائمة لان الجسم على الحالة الملائمة لا يحرك والا
لكان المطبوع بالطبع متروكا بالطبع بل حالة غير ملائمة توجب الطبيعة بشرط
وجودها اي وجود تلك الحالة العود الى الحالة الطبيعية وعند حصولها
ينقطع الحركة لانتفاء احد جزئي علتها وهو الخروج عن الحالة الطبيعية فحركة الجسم
الحالة الطبيعية انما تكون بعد الخروج عنها فليست حركة طبيعية مطلقا بل بالنسبة عما
الغريبة شاملة الماء في الهواء فانه يجوز الامر الى فوق واما في الكيف فكما ذا تسخن
قسرا واما في الكم فكما ذا نما قسرا ولقائل ان يقول ما ذكر المصنف انما
لو بين ان الحالة الملائمة للجسم منحصرة في كونه في مكانه الطبعي او في ما يوجب حركة
وليكن تقرير عاوجه لا يتوقف انما عاد ذلك وهو ان الجسم اذا كان معه جميع ما لائمه
لا يتحرك اصلا اذ الحركة من طلب الملائم وما ليس بملائم يستوي النسبة اليها وجودا وعدما
وعدم حصول الحالة الملائمة انما يكون بحصول حالة غير ملائمة فاذن حركة الجسم متوقفة على
انضمام حالة غير ملائمة الا الطبيعة وسكونه متوقف على انضمام حالة ملائمة اليها فان
قيل لم لا يجوز ان يكون الجسم مقتضيا للحركة بشرط حصول حالة غير ملائمة ولا يكون شرط
زوالها كما ذكرتم في الطبيعة قلنا جميع الاحوال بالنسبة الى الجسم على السواء فكون بعضها

ملائما وبعضها منافرا امر حاصل بالنسبة الى الطبيعة لا بالنسبة الى الجسم فان مشابهة في
الكل فان قيل الطبيعة امر جنسي ايضا مشترك فلا يكون انضمام بعض الاحوال اليها
اليها ملائما وبعضها منافرا فنقول الطبيعة مشتركة لكن الجسم فانها طبيعة نوعية
بخلاف الطبيعة لاختلاف الطبايع في الحقيقة ولان قبل الطابع وان كانت مختلفة
لكن بالنسبة الى افراد طبيعة نوعية والكلام فيها فنقول افراد كل طبيعة تختلف
في المقتضيا فان افراد الطبيعة الارضية متفقة في اقتضاء المكر وافراد النارية
متفقة في اقتضاء الخرق وعلى هذا القياس وكذا الكلام في النفس النسبة الى
الحركة الارادية اي في انها وحدها لا يكفي في التحريك وذلك لان النفس النباتية مقتضية
ثابت والحركة الارادية ليست ثابتة فلا يكون مقتضي النفس وفي الحواس لهذا انما يتم
النفوس الحيوانية انما في النفوس الفلكية فلا يتم لان مقتضاها وهو الحركة الدائمة ثابت اقول
وفيه نظر لان الحركة سواء كانت دائمة او غير دائمة انما يكون حدوثها على سبيل التجدد
فلم يكن ثابتة بل متجددة فلها علة كلما لم يوجد هذا انما يقف عام استدل عليه بان
النفس لو كان مقتضية للحركة لم تتأخر الحركة عنها وليس كذلك اولا لما مر ذكره في الكتاب ذلك وثانيا
ان النفس وحدها لا يكفي في التحريك فلا بد من انضمام امر اليها وذلك الامر ليس من الصور
الكل لان نسبة الى الحركات واحدة فلا يقع به واحد دون آخر فلا بد من امر آخر جزئي
الى الصور الكل ليحصل الفعل الجزئي وكيفية ذلك ان امر فانه يشمل الامور الجزئية

كذا قال وفيه نظر ه

واذا لم يكن ثابتة ه

يمكن ان يفرض فيه حدود جزئية غير المسافة بينها اجزاءها الجزئية فتقاطع تلك
المسافة يحيل الوصول الى آخرها اولا ثم يحيل تلك الحدود واحدا بعد واحد
وكل تخيل ارادة جزئية لقصد ذلك الحد ومع وصوله اليه ينتفي تلك الارادة بعد
غير فيصير كل ارادة سببا لوجود حركة ووجود كل حركة سببا للضرر الآخر
وكل وصول الى حد سببا لوجود ارادة تجدد معه وهكذا ثم المحال الاول الا
التخيل فتنقطع الارادة والحركة فيقف المتحرك كما في الجواب اولا ينقطع بل
يتصل التخيل متجددة على التوالي حتى تصال المسافة ويتصل الارادات
المتبعة عنها فيستمر الحركة كما في الافلاك المحيط الثالث فيما منه الحركة وما
اليه الحركة قابلان ومبدأ الحركة ومنتهاها قد يتضادان بالذات اي يحال
بالذات ان يتضادا لا يكون الا مع غاية الخلاف فيكون قولنا وانما مع غاية الخلاف
بينهما مستدركا الا ان يحمل على التضاد بحسب الشهرة كالحركة من البياض
الى السواد او الى الغاية كالحركة من الصفرة الى النيلية وقد يتضادان
بالعرض المعنى المقابل بالذات اما الاجزاء عرضيين لازمين كالمركز والمحيط
فانهما لا يتضادان بالذات لانهما لكون كل واحد منهما نقطة والنقطة من حيث هي
هي الحقيقة لا يعارضين عرض احدهما المركز وهو كونه غاية البعد من الفلك والآخر
المحيط وهو كونه غاية القرب منه ويستحيل انفكاك غاية القرب عن المحيط وغاية

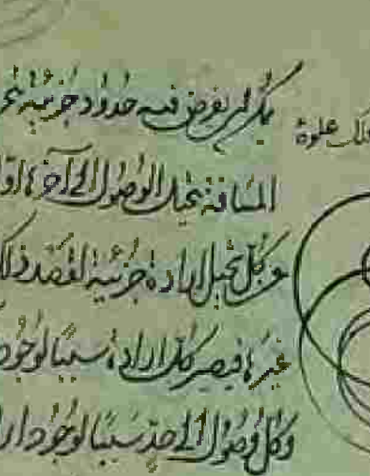

شكل الاحيط

البعد عن المركز فيكون عرضيين لازمين لها او بعد لازمين كالحركة من جانب ابى
المسافة الى آخر فان احدهما الى احد الجانبين مبدأ والآخر منتهى وكونهما
كذلك اي كون احد الجانبين مبدأ والآخر منتهى ليس بالطبع ليكون الذين بالقوة
ولهذا لو كان الحركة بالعكس صار المبدأ منتهى والمنتهى مبدأ او ايضا قد يعرض
للشيء ان يكون مبدأ او منتهى فلا يكون التضاد بينهما بالذات لان التضاد بالعرض
بالاعتبار كما في الحركة المستديرة فانه كل نقطة يفرض فيها فان الحركة منها
الى نقطة يفرض فيها فان الحركة منها الى نقطة هي مبدأ ومنتهى لكن في آنين
لا في آن واحد اذ النقطة الواحدة في آن واحد امتنع ان تكون مبدأ الحركة
ومنتهى تلك الحركة بعينها بالضرورة لما تحرر ذلك في آنين فتلك النقطة او احد
البعدين اثنان بالاعتبار وذلك كاف في كونها مبدأ ومنتهى اذ ليس من شرط المبدأ
والمنتهائية الاثنينية بالذات بل الاثنينية اما بالذات او بالاعتبار والمبدأ
الحركة ومنتهاها هذا وعرض لها انها مبدأ او منتهى فان الجسم اذا تحرك مثلا
من البياض الى السواد بالذات وعرض لها ان صارت من السواد الى البياض فللسواد
مبدأ الحركة والبياض ايضا مبدأ وحقيقة ثم عرض لها ان صارت منتهى لهذه
وهذان العارضان اعني كونه مبدأ او منتهى ان اعتبرا بالقياس الى الحركة كان
قياس المضايف لان المبدأ مبدأ الذي المبدأ اعني الحركة وبالعكس ان ذو المبدأ

شكل الحركات المستديرة

مبداء المبداء والمنتهى منتهى لذى المنتهى وبالعكس وان اعتبر كل واحد منهما
اى من العارضين بالقياس الى الآخر كان قياس التضاد لانهما امران وجوديان
لا يجتمعان فى شئ واحد من جهة واحدة وبينهما غاية الخلاف ولا تضايف اذ
ليس كل من عقل مبداء عقل منتهى اذ من الجائز ان يفرض حركة ذات بداية ولا نهاية
لها وكذلك ليس كل من عقل منتهى عقل مبداء فان من الجائز وجود حركة ذات نهاية
ولا بداية لها والمتضايفان يجب ان يعقلا معا ولا العدم والملكة والسلب
والايجاب لان ذلك يقتضى ان يكون احدهما عدميا وكل واحد منهما وجودى
المبحث الرابع فيما فيه الحركة قال م والحركة تقع فى الكم والكيف والاين والوضع
اى قد ينتقل الموضوع من صنف من تلك المقولات الى صنف آخر على التدريج اما
فى الكم فالتخلخل والتكاثف والنمو والذبول اما التخلخل الى الجميع فهو ان يزداد
مقدار الجسم من غير ان يرد عليه شئ من خارج والتكاثف اى الجميع عكسه
وهو ان ينقص مقدار الجسم من غير ان ينفصل منه شئ كانتقال الماء من الجمود الى
الذوبان وهو مثال للتخلخل اذ الماء الجامد اذا ازداد مقداره وعكسه اى انتقال
الماء من الذوبان الى الجمود وهو مثال للتكاثف اذ الماء اذا انجمد انتقص مقداره
وكانتقص القارورة وتكسر على الماء فيدخلها فانه لا يكون دخول الماء لها الا
لخلاء فيها او لان الجسم الكائن فيها ازداد حجمه بالمص ثم يرد والتكاثف عند صعود الماء

اول سبب آخر والاول باطل اذ لا نسلم ان الخلاء عدم فان ليس ذلك اى دخول الماء
لحصول الخلاء فيها لاستحالة تغير الثانى لان الثالث معلوم البطلان
بالضرورة وهذا لم يعرض المص الثالث وحزم بحقية الثانى بعد ابطال الاولين قال
بل لان الجسم الكائن فيها ازداد حجمه بالمص والا لزم الخلاء بخروج بعض الهواء
الذى فى داخلها بالمص ثم يرد والتكاثف يطبعه عند صعود الماء لئلا
تدخل الجسم وهذا الاستشهاد دال على التخلخل عند المص وعلى التكاثف
عند الكبس بعد المص وهو ظاهر الا فى ان القسم الثالث معلوم البطلان بالضرورة على
ما لا يخفى وبين الحركة اى التخلخلية والتكاثفية اعراض الجسم لتركبه من الهيولى
والصورة والهيولى لا مقدار لها فى نفسها وما لا مقدار له فى نفسه كان نسبته
جميع المقادير واحدة فالهيولى نسبتها الى جميع المقادير على السواء فاذا استعد
الهيولى للمقدار الكبير خلع الصغير وليس الكبير والعكس اى واذا استعد
للمقدار الصغير خلع الكبير وليس الصغير فالمركب من الهيولى والصورة مع
خلوه عن مقداره المعين قابل لكل منهما لكن كمية الهيولى غير متقدرة فى نفسها وكون المقادير
الثلاثة وهى التى لا تنقطع بوجود التخلخل والتكاثف بل بالنقض تجوز تبدل المقادير
عليها وازالة استبعاد من يستبعد ذلك وتقول العظيم لا يصير صغيرا الا اذا كان احزاؤه
متفرقة فيندمج او يتحلل بعض الاجزاء وينفصل والصغير لا يصير عظيما الا بالعكس على ان يقول

بدل المقادير انما يلزم عند صيرورة البيولى مستعدة لمقدار اصغر او اكبر
ان يستعد سيولى الفلك لمقدار اصغر او اكبر ليقارنها وفي الحواشي انه لا حاجة
للصورة في هذه الحركة عاما هو المشهور من مذهب الحكماء وفي انها للبيولى عاما
منهم نظر اقول لا احتمال ان يكون للامر الذي لا نطلع عليه احد وانما النمو فهو ازدياد
الجسم اي مقداره بسبب اتصال جسم آخر وهو الاجزاء الغذائية به اي
الى التمام على وجه يكون الزيادة داخلة في اصل المادة اخراج الى جميع الابعاد
على نسبة طبيعية كما يكون في سن الحداثة وهو الى قريب من ثلثين سنة
والذبول عكسه وهو نقص الجسم بسبب انفصال بعض الاجزاء عنه عما
يناسب كما في المشايخ وسن الشيخوخة من نحو ستين سنة الى آخر العمر واعلم ان
السمن والهزال قد يكونان ايضا ازدياد الجسم وانقاصه على التدريج فينبغي اذن عدهما
من اقسام الاشتمال في الكم كالنمو والذبول وقول الشيخ في النجاة اما الكمية فلانها
يقبل المزيد والنقص فمخلوق ليكون فيها حركة كالنمو والذبول والتخلخل والتكاثف
يدل على ان قسم الكمية ينحصر في الاربعة المذكورة والا فلا وجه لكاف التشبيه وقد
جعل صاحب الحواشي في شرحه للفاظ السمن والهزال من اقسام الحركة الكمية اذ قال الا
الحركة في الكم فهي اما ان تكون الى الازدياد او الى الانتقاص والى الازدياد
اما ان تكون بورود زيادة الغير وهو النمو او السمن او الكمي كما وهو التخلخل والى الانتقاص

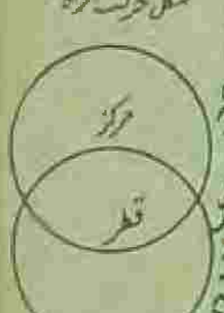

لا اما ان يكون بافناء شيء من المادة وهو الذبول او الطرق الاول الى الكمي كما وهو الكاثف وبقي ان يعلم
ان المراد بالمادة في قوله افناء شيء من المادة الجسم الهيولى لاستحالة ذلك في البيولى
وهم لا يحتاشون عن امثال ذلك في الكتب الطبيعية واما في الكيف فكاشتعال الجسم من
البرودة الى الحرارة على التدريج وبالعكس وكاشتعال الجسم من الناصل الى السواد
على التدريج ويسمى هذه الحركة استحالة ويجب ان يعلم ان الحركة لا يقع في جميع الكيفيات
بل انما يقع فيما يقبل الاشتداد والضعف والكيف نفسه للاشتداد فان السواد لو
لم يكن له اشتداد يقع مع الاشتداد وكلما كان يقع في ذاته معه ولكان يضم البياض اليه
آخر فلزم اجتماع السوادين في محل واحد في الحقيقة المحل تشتد في سواده فان ارتفاع
عنه سواد ويحصل فيه سواد آخر اشد منه وكذا في جانب الضعف فان الشديد بعدم
ويحصل ما هو اضعف منه واما في الاين فكالحركة من مكان الى آخر المسماة بالنقلة
وهو ظاهر واما في الوضع فحركة الكل في مكانها لا اين لها لاوجه لا يراد الكاف فان الحركة
الوضعية منحصرة في حركة الكل في مكانها فالصواب ان يقول وفي حركة الكل في مكانها
كما ذكره استاده في الشرح للالتزام انحصارها فيها لان حركة الكل اذا قام وما لم يحصل حركة
وضعية اذ لا يمسه ولا كيفية وهما ظاهر السر ولا اينية لان كل متحرك حركة اينية لابد
وان يخرج من مكانه والقاعد اذا قام او القائم اذا قعد لا يخرج من مكانه الا لابد لهما اينية
قوله لان كل متحرك حركة اينية فانه عند ما يتحرك لابد ان يخرج من مكانه لان الحركة المكانية

الاينية الى يتبدل بها اولا المتوكل على انه يكون في كل آن في اين آخر لا انه يكون في كل آن في مكان آخر وذلك لان من عرف قول ابن سينا في معقوله كذا حركة ان الجسم يتغير عن صفة من تلك المقولة الى صفة اخرى شيئا فشيئا على التدريج بل ان حركة الكرة التي هي المحدد عامر كز نفسها حركة وضعية وليس تلك الحركة في مكان اذ ليس له وحركة الحي في مكان وضعية وليس تلك الحركة حركة الكرة اذا الحي ليس كرة فالصحيح في المقام ما ذكره استاذه فان بها يختلف نسبة اجزائها بعضها الى بعض والى الامور الخارجة عنها على التدريج واذا اختلف النسبة تغيرت الهيئة الحاصلة بسببها وهي الحركة في الوضع وفي نسخة بخط المصنف بها يختلف نسبة كل واحد من اجزائها الى الامور الخارجة عنها على التدريج وهو اولى لان في تغير نسبة اجزاء الكرة بعضها الى بعض عند حركتها عامر كز نفسها نظرا فلينظر والدليل على ان حركة الكرة عامر كز نفسها حركة وضعية هو انه لو لم يكن وضعية فاما ان لا يكون مكانية او غيره والثاني باطل بالضرورة اذ لا اشتباه لها الا الحركة الاينية والاول ايضا باطل لجواز ان لا يكون للكرة مكان كالمحدد فلا يكون حركتها في المكان وعلى تقدير ان يكون لها مكان كباقي الافلاك فلانها لا تنتقل بحركتها تلك من مكانها الا لغيره بل انما تغير نسبة اجزائها الا ما هو خارج عنها وهذا هو التعريف الوضع فالتغير فيها يكون حركة في الوضع وهو المطلوب

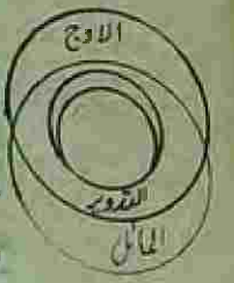

اشكال الافلاك

فلا يقع فيه حركة اي للجوهر لان زوال الصورة الجوهرية عن نوع ما يوجب حصول مادته صورة اخرى على التدريج لانه اذا زالت الصورة الجوهرية عن نوع من الجسم انعدم ذلك النوع ويحصل نوع آخر لان الصورة الحاصلة بعد انعدام الاول لا يكون موافقة لها بالنوع لان المادة في الحالتين يكون مستعدة لنوع من تلك الصورة فلما في الحالتين استحقاق ذلك النوع الذي هو جوهر ان يحصل استعدادا للعوارض المفارقة فلا يزول عنها تلك الصورة لوجود الاستعداد والاستحقاق انما يختلف عوارضها الصرورة المادة مستعدة لحصول عارض آخر وقد زوال تلك الصورة هف فتعين ان يحصل لها صورة اخرى مخالفة للزائلة في النوع فلا يكون ذلك اشتقالا اي حركة من صورة الى اخرى لان الاشتقال الى الصورة الاخرى لا يكون بسيرا بسيرا او الامكان له ابتداء ووسط وانتهاء والصورة لا تحصل الا في الآن الاخير فيكون المادة في الابتداء والوسط بلا صورة هف بل رفع لكن الاشتقال الذي هو حركة بكونا وفسادا والى اشار بقوله لتعدم المادة خلع صورة ولبس اخرى وذلك كون وفساد وقال الرئيس في توجيه هذا الموضع اذا زالت الصورة النوعية الجسمية او كون وفساد وقال الرئيس في توجيه هذا الموضع اذا زالت الصورة النوعية او الجسمية عن الجسم انعدم ذلك النوع ووجد غيره لانها معدومات والمتحرك مع سيانه بقاء ذاته في الحالتين ولا يكون بقاء المتحرك وهو الجسم منها حال زوال صورته النوعية او الجسمية فلا يكون وقوع الحركة فيه ثم اعترض عليه بان المتحرك ليس هو الجسم بل المادة وذلك باقية في الحالتين وجوابه ان

الحركة يستدعي متحركا موجودا والمادة وحدها غير موجودة فلا تكون المادة في
الابتداء والوسط موجودة قبل معدومة ومتروكة فلا يصح عليها الحركة في الصورة
وذلك بخلاف الحركة في الكيف فان الموضوع في وجوده غنى عن الكيفية وان
قوله الصورة الجسمية اذا زال عن الجسم يعدم ذلك النوع ويوجد فرد غير صحيح اذ
لا يعدم ذلك النوع بانعدام الصورة الجسمية بل يعدم ذلك الشخص عند زوال
الصورة الجسمية ويوجد شخص آخر من نوعه بل ذلك انما يكون في الصورة النوعية وهو
ظاهر والحق ان انعدام الصورة الجسمية عند لحوق الخرق والالتيام انما يكون في آن
كالكون والفساد فلهذا لا يكون حركة في الصورة الجسمية وانما بقية المقولات وهي
من والاضافة والملك وان ينفعل وان ينفعل فتابعة لمعروضاتها في وقوع
الحركة وعدمها اي اذا وقعت الحركة في معروضاتها وقعت الحركة فيها والا فلا
قال الرابع المقولات الباقية هي المقولات النسبية وهي ذاتها عارضة لغيرها او لا
فيما بذاتها فهي تابعة للمعروض ان كان معروضها قابلة للحركة قبلت والا فلا
ولنا ابين ذلك على التفصيل فان هذا غير كاف بل ينقض بقولنا الاين والوضع
من الامور النسبية فيقول المتحرك لا يقع فيه حركة فان اشغال الجسم بالنسبة الاخرى انما
يقع دفعة لا على التدريج والا لكان المتحرك متحركا ومتروكا والملك وان جعلناه من
احاطة الجسم بغيره المشتمل باشغاله كان الحركة فيه تابعة لحركة الجسم المحيط فلا يقع فيه حركة

بالذات بل بالعرض وفيه نظر فان حركة المحيط في الاين تقتضي حركة المحيط والملك وحركة
بالذات المحيط فالتبعية لا يخرجها عن كونها حركة ذاتية فان الحركة في الكم تابعة للحركة في
الكيف حركة ذاتية وان جعلناه عبارة عن التملك للشيء كما ذكره فيه حركة لانه قد
يحصل في الآن اقول من فسر الملك بالتملك للشيء ان اراد به كون الشيء ملكا
لشيء فكون مقولة المضاف ان منها ملكا وهو اضافة وما لكا وملوكا وهما مضافان
وان اراد به الغنى الذي بعض معانيه اللازم لهذا المعنى فهو ايضا غير صحيح لان الغنى
والاستغناء قد يراد به كون الشيء بحالة لا يمكن له الانتفاع اصم بذاته
غنى او مستغنى عنه كما في هذا الحجر مستغن عن المال اذ لا يمكن له الانتفاع بما هو المعرض
منه وهذا معنى عدمي اذ هو عدم الاحتياج او عدم امكان الانتفاع فليس هو مقولة
اصلا وقد يراد به كون الشيء بحالة يمكن الغنى المطلوب من الشيء الذي ينتفع عنه
حاصلة وفي ذلك الشيء بان يكون صحيحا في مزاجه ومنيته اعضائه واتصال اجزاء
فلا يحتاج الى الادوية والمرورات التي يحتاج اليها المريض في بدن كلها او في احد
فبقي لهذا القسم انه مستغن عن هذه الادوية والمرورات الان غاية ما في الباب ان
وهي حاصلة بعد ان لم تكن فيكون غنيا عنها والمزاج من باب الكيف وكذا الصحة والهيئة من
الصحة وكذا الحصول وقد يراد به كون الشيء بحالة لا يحتاج الاصحة بل بدة عليها حتى
لو فرض له صحة كما كان لنقصانه كما بارئ تعالى واما الذات فانه في اول وجوده كان

منعوتا بصفات كمال يحتاج اليها ولا يمكن خلوذاته عنها لصم فيكون موصوفا عن
والاستغناء في بعض اصل امر عدمي ليس من مقولة فاذن ظهر ان تفسير مقولة
الملك بالتملك غير صحيح وان التعليل الذي ذكره الشارح لعدم وقوع الحركة
في التملك انما يصح اذا حمل التملك على اول ما ذكر من المعاني قال وامّا الاضافية
فهي بعض من الامور التي يحصل في آن فلا يقع فيه الحركة اقول حصول
كل اضافة في آن بما لا يقسم الخصم فانه غير بديهي والمشهور ان المضاف
عارض لمقولة من البواقي تابع لها في قبول الاشتداد والتضعف فاذا اضيف اليه
حركة فذلك بالحقيقة لتلك المقولة وبالعرض له فان الجسم اذا كان ابيض
فاذا تحرك لاستحالة المقابلة فتلك الحركة انما هي حركة مكانية او وضعية فالحركة فيها
بالذات وفيه نظر قال وكذا الفعل والانفعال فان انتقال الجسم من التبرد الى
التسخن يستدعي طلب التسخن والتبرد يستدعي طلب البرودة فيكون حال
طلبه للبرودة هي حال طلبه للتسخن وهو ممتنع فلا يقع فيه حركة اقول تقريره
على الوجه المفصل ان انتقال الجسم من التبرد الى التسخن ان كان دفعة فلا حركة
وان كان لا دفعة فلا يخلو اما ان يكون التبرد توجهه الى البرودة والتسخن توجهه الى التسخن
ويمتنع كون الشيء في حالة واحدة متوجها الى الضدين واما ان لا يكون ما قلناه فلم لا يجوز
وقوع التبرد بان التبرد لم يتم والتسخن انما وجد بعد وقوف التبرد وبينهما زمان

يكون لا محالة قابلا لكل حركة من التبرد الى التسخن على الاتصال وامّا الذي ليس
الشيء قد يفصل اضافة الفعل بسرّ البيّن افتدرك انا الذي نعني بتحرك بسرّ البيّن
ان كان الفعل بالطبع وامّا الان الغريزة بسرّ البيّن ان كان الفعل بالارادة
وامّا الان الآلة لكل ما كان الفعل بها وفي جميع ذلك تتبدل الحال اولا في نعني
او الغريزة او الآلة ثم متبعة التبدل في الفاعلية وفيه نظر المبحث الخامس في تقسيمات
الحركة التقسيم الاول قال ره والحركة اما واحدة بالشخص وهي التي تتحقق
عند وحدة موضوعها اذ لو تعدد موضوع الحركة لزم تعدد الحركة لان الحركة
القائمة باحد الموضوعين غير القائمة بالموضوع الآخر لاستحالة قيام
العرض الواحد بمحلين ووحدة زمانها لان الجسم اذا قطع مسافة واحدة
في الزمان الاول ثم عاد في الزمان الثاني لم يكن العائد هو الاول لاستحالة اعادة المعدوم
ووحدة ما فيه اي ما فيه الحركة وهو المقولة لانه يمكن ان يقطع متحركا مسافة ومع ذلك
يستحيل ويتموج بحيث يكون ابتداء هذه الحركات وانتهاؤها واحدا فاذن
لا بد مع وحدتهما وحدة ما فيه اي الحركة واحدة بالشخص وامّا وحدة المحرك فغير معتبر
في وحدة الحركة اي وحدتها غير مشروطة بوحدة المحرك لان محركا واحدا قد يحرك جسما
وقبل انقطاع تحريكه يحرك محرك آخر كان الحركة واحدة مع ان المحرك متعدد
فلو كان وحدة المحرك شرطا لامتنع ذلك قيل فيه نظر لان المحرك الثاني اذا كان

لم يكن ص

ولاشكل الشمس في حالة الغروب

شكل الشمس في حالة الشروق

اثرا والا فان لم يكن محركا ولكن كان فاعلا لم يكن اثر الحركة التي وجدت وهو محال لاعادة المعدوم بعينه واسناد الاثر الواحد الى مؤثرين تامين او حركة اخرى فيقتضي تغاير المحرك تغاير الحركة واجاب الفاضل الشارح عنه بانا نختار الشق الثاني ولا يلزم عدم الوحدة لان ما يدرك بالحركة الواحدة الحركة المتصلة من المبدأ الى المنتهى وهنا كذلك لان اثر الاول متصل باثر الثاني اللاحق فيما ذكره الفاضل الشارح نظر لان الموجب لتلك الحركة المتصلة ان كان امرا واحدا فهو ظاهر وان كان امورا متعددة يلزم استناد الموجب الواحد الى موجبين تامين لانا نقول للزوم وانما يلزم ان لم يكن احدهما موجبا للاخر جزئيه والاخر للجزء الاخر المتصل به واما اذا كان فلا للجواز ان يكون احد الامرين غير الاخر والامر هنا هو الحركة فلم يكن الحركة واحدة بل متعددة لانا نقول للزوم ذلك فان المراد بوحدة الحركة الشخصية الوحدة الاتصالية على ما نص عليه الشيخ في النجاة بقوله ويكون وحدة هذا الحركة هي بوجود الاتصال فيها والا للزم مما ذكرتم حصول الانقسام فيها بسبب انقسام المحرك ومثل هذا الانقسام لا يبطل الوحدة الاتصالية كما لو كانت الحركة الفلكية مع اتصالها تعرض لها انقسامات بشهر الشروق والغروب والمساءات ووحدة المبدأ غير كافية اي في وحدة الحركة لان الجسمين قد يتحركان من المبدأ احدهما على السواء والاخرى على التسليم واذا كان كذلك كان الحركة متعددة مع وجود المبدأ فلم يكن كافية وكذا وحدة

المنتهى غير كافية في وحدة الحركة لان الوصول الى المنتهى قد يكون دفعة كما يقال الجسم مر الغبرة الى السواد وقد يكون على التدريج كما يقال الجسم مر الغبرة الى السواد وقد يكون على التدريج كما يقال مر الخضرة الى النيلية ثم الى السوادية واذا كان كذلك كان احدهما غير الاخرى مع وحدة المنتهى فلم يكن وحدة المنتهى كافية وفي الحواشي فان انتقال الجسم من الغبرة الى السواد نظرا قول وذلك لان المسافة التي سلكها المتحرك في الكيفية ابتدا وانتها بين الحدين يمكن ان يوجد فيه مقاطع كما في الحركة في الاين والموجود في كل مقطع نوع من تلك الكيفية كل نوع منها بالقياس الى النوع الذي قبله اقرب والى بعدين احد الحدين الى الاخر واذا كان الامر كذلك لم يكن الانتقال من احد الحدين الى الاخر دفعة بل بوسايط ولقائل ان يقول انتقال الجسم من الغبرة الى السواد الاخر دفعة بل بوسايط ولقائل ان يقول انتقال الجسم من الغبرة الى السواد مثلا اذا كان بواسطة فانتقال الجسم من تلك الواسطة الى السواد ان كان بواسطة لغر ولم تجر الى ما لا نهاية له لزم امتناع انتقال الجسم من الغبرة الى السواد لوجود وسايط غير متناهية بالفعل وان لم يكن كذلك بل ينتهي الجسم في الانتقال الى الواسطة الى كمون انتقاله منها الى السوادية دفعة فذلك كما قيل ان لزوم المطر عقيب الغيم لا يقول قولنا هذا وحدتها اي وحدة المبدأ والمنتهى غير كافية في وحدة الحركة لان الامر احدهما الى الاخر قد يكون بطرق مختلفة كما في ذلك لانه اذا لم يكن وحدتها كافية فوحدة احدهما اولى بان لا يكون كافية وفيه نظر لعدم لزوم المطر عند الغيم

المتن

للواسطة لكمر الاشغال فيها الى السواد دفعة لان الكلام في منتهى الحركة
لا الاشغال مطلقا واعلم ان الغرض من ذكر ان وحدة المقدار والمشهور
ووحدتهما معا غير كافية مع لزوم تقدم العلم بهما شرائط الامور
الثلثة هو ان يعلم ان وحدة المبدأ او المنتهى لم تزد ما لو وحدة الامور
الثلثة بل الامر بالعكس والى اشار بقوله لعدم وحدتهما لانهما لو وحدة
الامور الثلثة اما واحدة بالنوع وهي اي الحركات المختلفة بالعدد
المتفقة بالحقيقة وهي انما يتحقق عند ما فيه الحركة بالنوع او بالشخص وما منه
وما اليه النوع او بالشخص وذلك ان يتحرك جسم من السواد الى البياض
او يتحرك جسم من المركز الى المحيط او من المحيط الى المركز على خط واحد او على خطين
اما اتحاد ما فيه الحركة فلان الحركة من نقطة الغرب الاستقامة تخالف الحركة منها
بالاستدارة بالنوع مع اتحادهما فيما منه واليه اما اتحاد ما منه واليه فلان
الحركة من السواد الى البياض تخالف الحركة من البياض الى السواد بالنوع مع اتحادهما
ما فيه الحركة واما واحدة بالجنس وهي الحركات المختلفة بالنوع المتفقة بالجنس القريب
او البعيد وهي انما يتحقق باتحاد ما فيه الحركة اي الجنس قريبا او بعيد الحركة
جميعا احدهما من السواد الى البياض والاخر من البياض الى السواد فان بهما
الحركتين واحدة بالجنس القريب لاتحاد ما فيه الحركة بالجنس القريب وهو الكيف المبصر

ولو تحرك الاخر من الحرارة الى البرودة كما سيعد بالجنس القريب الجنس البعيد وهو الكيف
المحسوس التقسيم الثاني واما الحركة الاسرع وهي التي يقطع مسافة
اطول اي مسافة حركة الغير في الزمان المساوي اي الزمان او الاقصر
او في الزمان الاقصر من زمانها او مسافة مساوية اي مسافة حركة اخرى في
زمان اقل اي من زمانها او ما بطيئة وبعرفها من المذكور في تعريف السرعة
وهي التي تقطع مسافة اقصر في الزمان المساوي او الاطول او مسافة مساوية
في زمان اطول او البطوء ليس لتخلل السكنات اي في البطء كما زعم القائلون
بالجزء والا لكانت نسبة السكنات المتخللة بين حركات القوس التي هي خمسة
فراسخ الى حركاته نسبة فضل حركات الشمس في ذلك اليوم الى حركات القوس
لان السكنات المتخللة بين حركات القوس لكونها بازاء فضل حركات الشمس على
حركاته مساوية له وهو باطل لان احد المتساويين الى الثالث نسبة المساوي والاخر اليه
لكن فضل تلك الحركات ازيد من حركاته بالبعد والاقصى فسكنات القوس
ازيد من حركاته كذلك مع انها ليست من السكنات اي من سكنات القوس وبحس بحركاته
فلو كان كذلك لكان الامر بالعكس لما سبق في الحركات الطبيعية ممانعة المحروق
وفي القسرية ممانعة الطبيعة او ضعف القوة القاسرة وفي الارادية احدهما
او ممانعة الطبيعة او ممانعة المحروق او ممانعتهما معا التقسيم الثالث فالسرعة

البعد لعدم اتحاد ما فيه الحركة بالجنس

شكل حركات الشمس على

حركات مساوية

فلا يكون متضادة وهي الداخلة تحت جنس واحد قريب كالتسود اي الحركة
من البياض الى السواد والتبيض اي الحركة من السواد الى البياض فانهما
داخلان تحت جنس قريب وهو الكيف المبصر واما تضادهما فلان بينهما غاية
وجود بانت وكان في الموضوع وبينهما غاية الخلاف ولا معنى للتضاد
الا ذلك وانما قال تحت جنس واحد لان الحركات المختلفة الاجناس قد يجتمع
فان المتحرك الواحد جاز ان يقطع مسافة ومع ذلك يستحيل وينمو
فان تغايرت في بعض الاوقات فليس ذلك لما بينهما بل لامور خارجة عنهما
وانما قيدنا الجنس الواحد بالقريب لان الحركات الداخلة تحت جنس بعيد قد لا تكون
متضادة فان الجسم الواحد قد يتسخن ويتسود في زمان واحد او في الحواشي قوله
الداخلة تحت جنس واحد شرط للتعريف والصواب في امثال هذا ان يعرف اولا
ثم ان كان ولا بد من ذكر شرط آخر ان تذكران تضاد هذه الامور يستلزم تضاد
ويمكن الاعتذار عنه بانه لما ذكر قبل ذلك تعريف التضاد مطلقا علم من ذلك ان
الحركتين المتضادتين هما اللتان لا يجتمعان ويلزم تعاقبهما عما موضوع وبينهما غاية الخلاف
فلذلك ما يعرض للتعريف ويعرض للشرط واعلم ان تضاد الحركات ليس من حيث
انها حركات والا لم يجتمع حركتان البتة بل تضاد بسبب متعلق الحركة به والامور التي
يتعلق بها الحركة ستة ما منه وما اليه وما به وما فيه ومالة والزمان وليس في شيء من ذلك ما يصلح

لان يكون سببا لتضاد الحركات سوى ما منه وما اليه اما به وهو المحرك فلغوله
وتضادهما ليس لتضاد المحركين والا لامتنع تضاد المحرك مع عدم تضاد
الحركتين والتالي باطل لان حركة الحجر قسرا او حركة النار طبعا غير متضادتين
للاجتماع الحركة الطبيعية مع القسرية في الجسم المرمي فوق الى اسفل البتة مع
تضاد المحركين وهما الطبع والقسر لان لازم التضاد بين القوى الطبيعية والقسرية
جواز اجتماعهما لان نقول الحال الناشئ عن التضاد وعدم التضاد وعلى التقدير
يحمل المقام اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان حركة الحجر بالطبع الى اسفل و
الى فوق متضادتان مع عدم التضاد بين المحركين فلو كان تضادهما لتضاد
المحركين لامتنع ذلك واما ان نقول ولا التضاد لازمه والا لما عرض للحركات
تضاد لكونها غير متضادة لانتفاء شرط التضاد وهو غاية التخالف لاجتماعهما
وبتقدير تضادها اي تضاد اللازمة فهي اي اللازمة عارضة للحركات
وتضاد العارض لا يوجب تضاد المعروض فان السواد تضاد البياض مع
عدم التضاد بين معروضيهما واما ما فيه فلغوله ولا لتضاد ما فيه والا لما تحقق
تضادهما عند وحدة ما فيه واللازم باطل لان الصاعدة تضاد الهابطة
مع وحدة الطريق وكذا السود تضاد التبيض مع وحدة ما فيه واما ما له
وهو المتحرك فلان حركة الماء قسرا او حركة النار طبعا الى فوق غير متضادتين مع

تضاد المتحركين لان التضاد بينهما بالعرض للمادة الجسمية لانهما لا يجتمعان على موضوع واحد
لا نقول بين الاس لو كان تضاد الحركتين لتضاد المتحركين لامتنع تضاد الحركتين
مع عدم تضاد المحركين والتالي باطل لان حركة الحجر الطبع الاسفل بالقسر الى فوق
متضادتان مع ان المتحرك واحد وان فرض حجران لم يكن التضاد بين المتحركين
تضادا لعدم التضاد بين الجواهر فان قيل لا يجوز ان يكون تضاد الحركات للحصول
في الاطراف قلنا لانه لو كان كذلك لما كان بين الحركات الموجودة تضاد لانتفاء
الحصول في الاطراف فيها لان الحركات الموجودة هي الحاصلة في الوسط لا في
الطرف واليه اشار بقوله ولا للحصول في الاطراف والا لما كان بين الحركات
الموجودة وهي التي بعد التوسط تضاد لانه اذا وصل المتحرك الى النقطة التي
الغاية والطرف انقضت الحركة ولما ذكر ان الاربعة من الستة المذكورة صالحة
لذلك ذكر ان ذلك للسادس فقال بل لتضاد ما منه وما اليه جميعا لا لاجل
نقط فان الحركة من السواد الى الحمرة ومن البياض اليهما لا يتضادان ولا لاجل ما اليه
نقط فان الحركة من الحمرة الى البياض ومنها الى السواد لا يتضادان لكونهما
نقطتين بل لان احدهما مبداء والاخرى منتهى اشارة الى جواب سؤال
مقدر وتقرير السؤال انه لو كان تضاد الحركة لتضاد ما منه وما اليه وجب ان لا يكون
ما منه وما اليه متضادين واللازم باطل لان مبداء الحركة الابيضية ومنتهاها نقطتان

ليس ٥

عدم تغير الماهية والمتحدان بالماهية استحال ان يكونا متضادين وتقرير الجواب
ان التالي ليس بممنوع عند انه يجب ان يكون ما منه وما اليه متضادين بحسب ذاتيهما وسلمنا ان
الامر كذلك لكن لا نسلم انه يجب ان يكونا متضادين بالاعتبار الذي تتعلق الحركة بهما وهو كون احدهما مبدأ
والاخر منتهى ولكن لا نسلم ان الباطل فان النقطة التي هي مبداء تضاد النقطة
التي هي منتهى حيث ان الاولى مبداء والثانية منتهى والقائل ان يقول الكلام في
ان تضاد الحركتين لتضاد مبدأيهما ومنتهاهما وله ان يقول ان مبدأيهما
ومنتهاهما لا يتضادان بحسب الذات لكونهما نقطتين ولا بحسب المبدائية للاشتراك
فيها وكذا الكلام في منتهاهما وما ذكرتم في الجواب يقتضي ان مبدأ كل حركة من
هو مبدأ تضاد منتهاها من حيث هو منتهى وذلك للاتفاق على ان مبدأيهما
لا يتضادان بحسب عروض المبدائية والمنتهائية لان النقطة التي هي مبداء تلك الحركة
تضاد النقطة التي هي مبداء الاخرى حيث ان الاولى مبداء تلك الحركة والثانية مبداء
للاخرى وكذا الكلام في المنتهى للاتفاق ان النقطة التي هي مبدأ تلك الحركة تضاد النقطة
التي هي مبداء الاخرى من الجهة المذكورة واذا كان كذلك ان لو كان الحركتان متضادتين
وهو اول المسئلة وقوله والتوجه الى الاطراف عطف على قوله لتضاد اي هل تضاد
الحركات لتضاد ما منه وما اليه والتوجه الى الاطراف فان التوجه الى فوق تضاد التوجه
الى تحت وبالعكس والحاصل ان تضاد الحركات لتضاد ما منه وما اليه وهو الاطراف

فلكون تفاوتا للتوجه الى الاطراف او الجهات التقسيم الرابع قال رح وايضا الحركة اما
مستقيمة وهي الواقعة على خط مستقيم واما مستديرة وهي الواقعة
على خط منحن لان على خط مستدير على ما قيل والا لم ينحصر في هذين الاقسام
الخط المستدير في وقوعه ما يوجد في جهة تقعير نقط متساوية من جميع الخطوط
المستقيمة الخارجة منها اليه بخلاف المنحني فانه قد يكون كذلك وقد لا يكون
ومنه يظهر ان الاصوات ايضا اما مستقيمة واما منحنية واما مركبة منهما كحركة
العجلة فانها تقطع مسافة مستقيمة وتدور دورا على نفسها وكحركة
الكرة المرمية المدحرجة وليس هذه الحركة كوكبية وفي الحواشي واعلم ان معنى
هذا الكلام ان الحركة قد تكون مستقيمة وقد تكون مستديرة وقد تكون مركبة
منهما على ما في الملخص لان الحركة اللاينية عنهما فان الحركة الكيفية خارجة عنهما اقول
هذا تقسيم للحركة الاينية المطلق الحركة والحركة الاينية اللاينية عنهما وايضا في الحواشي
في كون حركة العجلة حركة واحدة نظر ولو سلم لزم غير ما الازم من ان
مثلا الحركة اما في الاين واما في الكيف او مركبة منهما وقد قيل في عليه اقول النظر
ان حركة العجلة انما تكون حركة واحدة لو لزم من اجتماع المستقيمة والمستديرة فيها
هيئة وحدانية حاصلة حركة مركبة منهما وهو غير معلوم بل هو كاجتماع المقولة والاضافة
في جسم واحد انا نرى غير ما الازم فلم لا يجوز ان التقسيم للحركة الاينية المطلق الحركة عام
تمت كتاب شرح محقق طوسي كاشته سنة وثمانية وتسعين على يد عارف عفى عنه